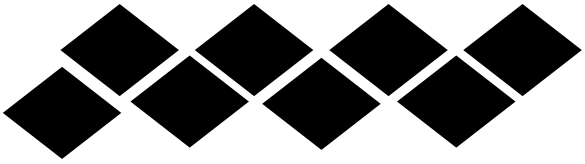

النافذة الديموجرافية في مصر:

الفرص والتحديات

د. هالة محمد حافظ محمد

مدرس الجغرافيا البشرية

كلية الآداب– جامعة سوهاج

DOI: 10.21608/qarts.2021.90694.1196

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الأول) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN (Print): 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN (Online): 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

النافذة الديموجرافية في مصر:

الفرص والتحديات

إعداد

د. هالة محمد حافظ محمد

مدرس الجغرافيا البشرية

كلية الآداب – جامعة سوهاج

amryarajana@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة النافذة الديموجرافية من خلال تحليل التركيبة العمرية للسكان والنمو السكاني، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم "النافذة الديموجرافية"، والتي تعني الزيادة الكبيرة في عدد السكان في سن العمل (١٥– ٦٤ سنة) وانخفاض في عدد المعالين الأطفال أقل من ١٥ سنة وكبار السن ٦٥ سنة فأكثر، كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس بعض المؤشرات السكانية ذات الصلة بالنافذة الديموجرافية، وإلى إظهار الفرص الاقتصادية والتنموية في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل متغيرات البحث، وتوصل البحث إلى أن مصر قد دخلت مرحلة النافذة الديموجرافية، والتي لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية الموجبة إذا ما تم التخطيط والأعداد المسبق لها.

الكلمات المفتاحية: الفرصة الديموجرافية، التركيب السكاني، التحول الديموجرافي، قوة العمل.

المقدمة:

تمر مصر مثل باقي البلدان التي شهدت معدلات إنجاب مرتفعة في الماضي متناقصة الأن- بتحول ديموغرافي تاريخي يحمل فرصة سكانية أو الهبة الديموجرافية أو الفترة الديموجرافية الذهبية، تصاحبها تأثيرات مختلفة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون على شكل تحديات في حال لم يتم استغلالها بشكل مناسب، وقد تكون فرصًا نافعة إذا ما تم رصدها والتخطيط والإعداد المسبق لها، ويحدث ذلك بالتزامن مع تواصل الانخفاض في معدلات الإنجاب، وخلافًا للدول المتقدمة التي أغلقت نافذتها الديموجرافية فإن العديد من الدول النامية ومنها مصر تنفتح على مصراعيها الأن.

وتظهر النافذة السكانية عندما يبدأ نمو الفئة السكانية في أعمار قوة العمل في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) بالتفوق بشكل كبير على نمو فئة المعالين الصغار (اقل من ١٥ سنة) والكبار (٦٥ سنة فأكثر)، وهذه الديناميكية في السكان ستؤدي إلى دخول مصر في عتبة تغير ديموغرافي جديد، هذا التغير قد ينتج عنه فرصة سانحة للتنمية فيما إذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها على أساس التفاعل بين كفاءتها على مستوى التعليم والمهارات وبين ما تطلبه عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

شهد معدل الخصوبة في مصر انخفاضًا بلغ ٤٠٪ بين عامي ١٩٨٠، ٢٠١٩ ونتيجة لذلك، نجد أن النمو السكاني في مصر آخذ في التناقص، في حين أن الحجم النسبي لقوة العمل المتوقعة في مصر(الفئة العمرية من ١٥-٦٤سنة) بدأت تتزايد بمعدلات بطيئة قياسًا بحجم السكان المعالين(أولئك الذين تقل سنهم عن ١٥ سنه أو الذين تزيد نسبتهم عن ٦٥ سنه)، ويطلق الديموجرافيون على هذه المرحلة اسم النافذة الديموجرافية، حيث تشهد زيادة نسبية في نسبة السكان في الفئة العمرية المنتجة نتيجة للتطور الديموجرافي على المستوى القومي، وقد تستمر تلك النافذة فترة محدودة أو جيلًا من السكان، ومن ثم إذا لم يحسن استغلالها سوف تتحول إلى عبء اقتصادي على كاهل

الحكومات، حيث تتزايد المطالبة بإتاحة فرص العمل وتصاعد معدلات البطالة، خاصة عندما تبدأ سن السكان وحجم الإعالة الارتفاع مره أخرى، ولكن إذا أحسن استغلالها سيؤدى ذلك إلى انخفاض نسبة العالة وإتاحة فرصة حقيقية للدفع بعجلة النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، ذلك أن الزيادة في عرض القوى العاملة تقود إلى زيادة الإنتاج، كما أن تراجع نسبة الإعالة يسهم في تخفيف الضغط على الإنفاق الأسري والحكومي، وبالتالي رفع مستوى الادخار الداخلي الضروري لتراكم رأس المال(١).

ويعتبر من المؤشرات الديموجرافية الدالة على دخول مصر مرحلة النافذة الديموجرافية والتحول في الخصوبة المصحوب بالتغيير الراهن في تركيب السكان حسب السن حيث يتضح أن نسبة الشباب في فئة السن ١٥- ٢٤ سنة هي ١٨,٨٪ وفئة السن (١٥-٦٤سنة) فأكثر هي ٦٤,٥٪ من جملة سكان مصر، وهاتان النسبتان تشهدان تمثيلًا أكبر مقارنة بفئات السن الأخرى، سواء الخاصة بالأطفال أو الخاصة بكبار السن، ومن المتوقع أن تتزايد هذه النسبة في السنوات المقبلة، إذا أخذنا في الاعتبار نسبة فئة السن (١٠-١٩ سنة) فئة المراهقين التي سوف تنضم إلى فئة الشباب في المستقبل القريب، ومن ثم ستصبح هذه الفئة الشابة أكثر اتساعًا.

وطبقا للبيانات https://population.un.org/wpp/DataQuery انخفض معدل النمو السكاني إلى ١,٩٪ في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، ثم ارتفع إلى ٢٪ في الفترة من (٢٠١٥- ٢٠٢٠)، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل على مدى الفترة(٢٠٢٠-٢٠٢٥) إلى ١,٨٪ مع استمرار زيادة نسبة الذكور على الإناث، حيث تمثل نسبة النوع ١٠٥ غير أن هناك توقعات بازدياد حجم سكان مصر، ويعتبر تضخم فئة الشباب في مصر، وعلى الأخص من الذكور من أبرز الملامح الديموجرافية، وإذا استطاعت الحكومة المصرية توفير فرص عمل جديدة إصلاح نظم التعليم والتدريب والسيطرة على النمو السكاني، فسوف يكون رأس المال البشري (الشباب) أحد العوامل الأساسية في النمو

الاقتصادي، وبالعكس إذا لم يحسن استغلال هذه الموارد البشرية، تتزايد الضغوط الاجتماعية والأعباء التي يجب أن تتحملها الدولة، نتيجة زيادة الطلب على العمل والإسكان والتعليم، والحاجة إلى الرعاية الصحية.

أهداف البحث:

١- التعرف على العلاقة بين البنية العمرية للسكان ومصطلح" النافذة الديموجرافية" التي تظهر مرة واحدة في المجتمعات البشرية في بدايات تحولها الديموجرافي.

٢- التعرف على التغيرات والتحولات الديموجرافية التي حدثت في الكتلة السكانية المصرية، نتيجة لتغيرات في مستوى الخصوبة والوفيات، مما يتبعها تغيرات في معدل النمو السكاني وتوقع الحياة، مما يؤدي إلى تغير في شكل الهرم السكاني، ومدى الاستفادة من هذه التغيرات لمساعدة المخططين وصناع القرار في المجالات كافة في وضع سياسة سكانية تساعد على إحداث توازن في داخل الكتلة السكانية.

٣- إظهار الفرص الاقتصادية والتنموية الناتجة عن دخول مصر في النافذة الديموجرافية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها.

منهجية البحث

لغرض الوصول إلى أهداف البحث سيتم الاعتماد **على المنهج التاريخي** للتبع المراحل والتحولات الديموجرافية التي شهدها المجتمع المصري منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى **المنهج الوصفي التحليلي** عن طريق دراسة طبيعة التحولات الديموجرافية وتحليل ظاهرة الهبة الديموجرافية، وما هي أهم التغيرات التي تجري على الفئات العمرية للسكان وصولًا إلى انفتاح النافذة الديموجرافية باستعمال البيانات المتعلقة بالسكان خلال فترات زمنية سابقة والتوقعات المستقبلية لحجم هذه التغيرات، كما اعتمدت الدراسة على **المنهج الاستقرائي** الذى يعتمد على الجزيئات وصولًا إلى العموميات إلى جانب اعتماده على الحيثيات التي تقود إلى استنتاجات عامة أو نظريات يمكن تعميمها

بعد ذلك، إن الهدف الرئيسي من استخدام هذا المنهج هو الإجابة على عدد من الأسئلة التي طرحت في البحث وذلك اعتمادًا على المعطيات الموجودة، كما يجري استخدامه أيضًا للوصول على نتائج يمكن تعميمها على مناطق متشابهة، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام **الأسلوب الكمي** وذلك باستخدام المعدلات الديموجرافية.

المبحث الأول: مفهوم النافذة الديموجرافية في مصر:

١- مفهوم النافذة الديموجرافية:

تعرف "النافذة الديموجرافية" أو "الهبة الديموجرافية" أو "العائد الديموجرافي" على أنها مجموعة من التغيرات الإيجابية التي تنتج التحولات الديموجرافية في بلد معين وتصاحبها، وتعتبر الزيادة المطردة في وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد بأبعاده المختلفة من أهم هذه التغيرات، وتحدث هذه الظاهرة بصفة استثنائية عندما يبدأ نمو الشريحة العمرية القادرة على العمل (الأفراد البالغين ما بين ١٥و ٦٥ عامًا) بالتفوق بشكل واضح على نمو فئة الأفراد المعالين، أي الأطفال وكبار السن.

يمكن أن تتخذ الفرصة الديموجرافية شكلين رئيسين: الفرصة البسيطة والفرصة المضاعفة، تعرف الأولى على أنها الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل، فكلما اتسع الفرق أدى ذلك نظريًا إلى ارتفاع مساهمة الفرصة الديموجرافية في إجمالي الناتج المحلي، أما الفرصة الديموجرافية المضاعفة فتُحتسب على أساس الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل، وسميت بالمضاعفة كونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافًا إليه معدل خفض عدد السكان العاطلين من العمل إلى النصف [٢].

لبلوغ هذه المرحلة، يشترط ظهور ديناميكية سكانية متواصلة تؤدي إلى انخفاض ملموس في معدلات الإنجاب، حيث ينتقل المجتمع من مجتمع أغلبيته من الأطفال والمعالين الآخرين من كبار السن، إلى مجتمع يمثل فيه السكان الناشطون اقتصاديًا

المجموعة المهيمن، ومن شأن هذا التحول في الهيكل العمري للسكان أن يؤدي إلى انفتاح نافذة ديموغرافية ينتج منها ظهور ما يُصطلح عليه بـ الفرصة الديموجرافية الأولى، فبما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تساعد على الزيادة في متوسط العمر المتوقع، أو أمل الحياة لدى شريحة واسعة من المسنين، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تراكم الادخار ورفع إيرادات الأصول طوال دورة الحياة، وذلك بهدف تمويل الاستهلاك في فترة ما بعد التقاعد (سنوات الشيخوخة)، وإذا ما استطاعت الحكومة إنشاء إطار مؤسسي ملائم لتراكم الثروة، فإن القدرة الاستثمارية ستتحسن بشكل ملحوظ، وهذا الوضع يُشار إليه بـ "الفرصة الديموجرافية الثانية".

النافذة الديموجرافية لا تتكرر إلا مرة واحدة على المدى البعيد، أو بين ٣٠- ٤٠ سنة، وهنا لابد من أخذ مفهوم النافذة الديموجرافية بنوع من الحذر، ذلك أن الدخول فيها قد ينتج احيانا لعوامل ليس من بينها التراجع في معدلات الخصوبة، كما أن بعض الظواهر السكانية مثل الهجرة تؤدي إلى زيادة كبيرة في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة)، كما هو الحال في دول الخليج العربية التي شهدت تدفقات سكانية كبيرة بسبب الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها منذ سبعينيات القرن الماضي، ويضاف إلى ذلك أن التناقص في أعداد السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة ربما يعود أيضًا إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة، وعليه فان مفهوم النافذة الديموجرافية يجب أن يؤخذ بعيدًا عن هذه المتغيرات.

وإن كان البعض ينظر إلى النافذة الديموجرافية من المنظور الإيجابي، فالبعض يراها من منظور سلبى، ذلك أن هيمنة الفئة النشطة اقتصاديا على الفئات الأخرى من شأنه أن يزيد من معدلات البطالة ويلقى على الدولة المزيد من الأعباء من أجل توفير فرص العمل، فكثير من الدول التي دخلت النافذة الديموجرافية تعانى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وتدنى مستويات الدخل وقلة

الادخار وضعف الاستثمار كما هو الحال في مصر والسودان، وهذا ما دفع البعض إلى اعتبار المعجزة الآسيوية حالة استثنائية، وقللوا من قيمتها كمثال يحتذى به[٣].

يتيح اغتنام فرصة النافذة الديموجرافية تحسين نوعية حياة المواطنين بزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية نسبيًا من التنمية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وما يعكس ذلك على الوضع التعليمي والصحي والمساكن والإنفاق، وإحداث نقلة نوعية مميزة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الخ، كما أن إحداث نقلة نوعية في خصائص رأس المال البشري يؤدي إلى ارتفاع دخل الفرد.

إن تفويت الفرصة الديموجرافية يؤدي إلى تدهور الخصائص السكانية من صحة، وتعليم، وتغطية التأمين الصحي نتيجة تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأخرى، كما تصبح عبئا يتمثل بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد إلى سوق العمل، وعامل دافع باتجاه المزيد من الهجرة نحو الخارج.

٢- توصيف مصر الديموجرافي:

بالرغم من أن معدلات الوفيات بدأت في التراجع مع نهاية اربعينيات القرن الماضي، واستمرت في ذلك مع مرور السنوات، إلا أنه لم يلاحظ الانخفاض في مستويات الإنجاب إلا مع بداية السبعينيات، وأوضحت بيانات المسح السكاني الصحي – مصر ٢٠١٤ استمرار تراجع مستويات الوفيات في مرحلة الطفولة المبكرة على مدار الخمسة عشر سنة الماضية، حيث انخفضت مستويات وفيات الرضع من ٣٣ حالة وفاة لكل ألف مولود خلال فترة ١٠-١٤ سنة قبل المسح إلى حوالي ٢٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود خال فترة الخمس سنوات قبل مسح ٢٠١٤، وكذلك انخفضت مستويات الوفيات الأطفال دون الخامسة من ٣٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود إلى حوالي ٢٧ حالة وفاة عن نفس الفترة المحددة سابقًا، علاوة على ذلك إذا ما تم استخدام نتائج

المسوح المتتالية لفحص اتجاهات وفيات الأطفال والرضع فإنها تؤكد على التراجع الملحوظ في وفيات الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة خلال العقود الأربعة الماضية.

وفيما يتعلق بالإنجاب فقد شهدت مصر زيادة في العدد السنوي للمواليد الأحياء منذ بداية سنة ٢٠٠٠، فقد ارتفع عدد مواليد مصر من أقل من ٢ مليون مولود حي عام ٢٠٠٦ (٨٥,١ مليون مولود) إلى ٧,٢ مليون مولود حي في ٢٠١٤، وهو ما يعكس زيادة تربو على ٤٠ %، ومن الجدير بالذكر أن عدد المواليد سنة ٢٠١٤ يزيد عن نصف مجموع المواليد الأحياء لجميع أقطار الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين مجتمعة، والتي يبلغ إجمالي سكانها قرابة نصف مليار نسمة، وقد وصل معدل المواليد الخام سنة ٢٠١٤م إلى ٣١ مولود حي لكل ١٠٠٠ نسمة، وهو ما يعبر عن مستوى كان سائدًا في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ومطلع التسعينيات، لقد أدت معدل الوفيات المنخفضة والزيادة الكبيرة في معدل المواليد إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعي سنة ٢٠١٤ ليصل إلى حوالي ٥٢,٢ % مقارنة بالنسبة المحققة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، كما انخفض عدد المواليد سنة ٢٠١٥ بمقدار ٣٥ ألف الأمر الذي يدلل على انخفاض معدل المواليد للمرة الأولى في العقد المنصرم لتصل إلى ٢٠ مولود حي لكل ١٠٠٠ نسمة.

وفق المسح السكاني والصحي لمصر الذي أُجري سنة ٢٠١٤م، وصل معدل الإنجاب الكلي إلى ٣,٥ مولود حي، تدل هذه النسبة على حدوث زيادة قدرها ٠,٥ مولود حي خلال ٦ سنوات اعتبارا من عام ٢٠٠٨، يتساوى هذا المعدل الحال المعدل الذي كان سائدًا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.

لقد أثرت بشكل جوهري هذه التقلبات التي شهدتها مستويات الإنجاب خلال الأربعين سنة الماضية على الهيكل العمري للسكان ، ويلاحظ الاستقرار في نسبة توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ ،حيث بلغت نسبة السكان دون ١٥ سنة حوالي ٤٠ %، ونسبة السكان في فئات سن العمل حوالي

٥٦-٥٧ %، بينما سجلت نسبة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر حوالي ٣-٤ .% وخلال هذه الفترة بلغ معدل الإعالة الديموجرافية حوالي ٧٧ % ، مما يوضح أن مصر كانت بعيدة بشكل كبير عن الانضمام إلى النافذة الديموجرافية.

وفي عام ١٩٩٦ بدأ اتجاه واعد في الهيكل العمري عندما انخفضت بشكل بسيط نسبة السكان دون ١٥ سنة (٣٧,٧٪)، وزادت نسبة السكان في فئات سن العمل إلى حوالي ٥٩ % كما شهد أيضا عام ٢٠٠٦ نفس الاتجاه عندما انخفض معدل الإعالة الإجمالي إلى ٥٥٪ مما أوضح أن مصر بصدد الاستفادة من النافذة الديموجرافية.

ويبدو أثر التغيرات التي شهدتها مستويات الإنجاب في السنوات الأخيرة على الوضع الديموجرافي واضحا بالنسبة للهيكل العمري العريض بين التعدادات السكانية الأكثر حداثة ٢٠٠٦ و٢٠١٧.

أدت مستويات الإنجاب المتزايدة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ إلى تغييرات هامة في الهيكل العمري للسنوات الحديثة، ارتفعت النسبة المئوية للسكان في الفئة العمرية (٠-١٤ سنة) بحوالي ٢,٥ نقطة مئوية على حساب نسبة السكان النشطة (القوى العاملة)، والتي انخفضت من ٦٤,٤ في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٦١,٩ في عام ٢٠١٧، وتُشير توقعات شعبة السكان بالأمم المتحدة، والتي تفترض استمرار الانخفاض الطفيف في مستويات الإنجاب، إلى تسجيل المزيد من الانخفاض في نسبة هذه المجموعة العمرية للأطفال إلى ٣٢,٢ % و٢٩,٥ % و٢٥,٤ % في السنوات ٢٠٢٥ و٢٠٣٠ و٢٠٥٠ على التوالي، كما أن النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) سوف تظل كما هي في ٢٠٢٥، وسوف تزيد بحلول ٢٠٣٠ إلى مستوى أدنى بقليل من الملاحظ في عام ٢٠٠٦ ، وسوف تزيد حصة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) بشكل منتظم خلال الفترة محل الاعتبار، حيث ستكون نسبة هذه المجموعة العمرية

حوالي ٦,٥٪ في ٢٠٣٠ وحوالي ١٠,٦ % بحلول ٢٠٥٠، مما يؤكد على الحاجة إلى الإعداد للمتطلبات الخاصة بهذه المجموعة المتزايدة (الوضع الصحي، التمكين للحفاظ على نشاطهم الاقتصادي).

وقد سجلت معدلات الإعالة الديموجرافية المقدرة، بالرغم من تذبذبها خلال هذه الفترة، ما يتراوح بين ٥٥-٦٢ %، وهي النسب التي تقل عن مستوى (٦٦ %)، وهو الأمر الذي يشير إلى أن مصر قد تكون على مشارف النافذة الديموجرافية ويستطيع بالفعل هيكلها العمري دعم إمكانية تحقيق هذا الوضع، وبالتالي اكتساب العائد الديموجرافي وذلك في حالة إقرار السياسات الاقتصادية ذات الصلة.

جدول (١) خصائص سكان مصر حسب فئات السن في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٥٠

المؤشر	٢٠٠٦	٢٠١٧	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٥٠
إجمالي السكان بالمليون نسمة	٧٢,٦	٩٤,٨	١١١,٥	١١٩,٧	١٥٣,٤
٠ -١٤ سنة %	٣١,٧	٣٤,٢	٣٢,٢	٢٩,٥	٢٥,٤
١٥-٦٤ سنة %	٦٤,٦	٦١,٩	٦١,٩	٦٤	٦٤
٦٥ سنه فأكثر %	٣,٧	٣,٩	٥,٩	٦,٥	١٠,٦
معدل الإعالة الإجمالي %	٥٤,٨	٦١,٦	٦١,٦	٥٦,٣	٥٦,٣
معدل إعالة صغار السن %	٤٩,٢	٥٥,٣	٥٢,١	٤٦,١	٣٩,٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٦ و٢٠١٧ شعبة السكان بالأمم المتحدة (UNPD) التوقعات السكانية العالمية، مراجعة ٢٠١٧

تشير البيانات جدول (١) إلى أن معدلات إعالة الأطفال تمثل المكون الأكبر من معدلات الإعالة الكلية، حيث يلاحظ أنه في السنوات ٢٠٠٦ و٢٠١٧ سجل معدل إعالة الأطفال حوالي ٩٠ %من معدل الإعالة الإجمالي، وتراجع تدريجيا إلى ٨٥٪ و٨٢ % في السنوات ٢٠٢٥ و٢٠٣٠ على التوالي، كما أنه سوف يسجل القيمة الأقل له في عام ٢٠٥٠ حيث سيبلغ معدل إعالة الأطفال حوالي ٧١ %فقط من معدل الإعالة الإجمالي.

يُظهر التوزيع النسبي العريض للسكان بحسب الفئات العمرية لكل من إجمالي الحضر/الريف في مصر بعض الاختلافات فيما بين المنطقتين، حيث تبلغ نسبة الأشخاص دون ١٥ سنه حوالي ٣٠,٨ % و٣٦,٨ % لكل منهما على التوالي عام ٢٠١٧ ، ومن ثم فان نسبة الأشخاص في فئات سن العمل (القوى العاملة) تمثل ٦٥ % في المناطق الحضرية، مقابل ٦٠٪ في المناطق الريفية، مما يشير إلى أنه بينما تتمتع المناطق الحضرية بالقدرة على تحقيق النافذة الديموجرافية قريبًا إلا أن الوضع الديموجرافي في المناطق الريفية ليس داعما، ويتطلب بشكل خاص القيام بالمزيد من التدخلات فيما يتعلق بالمكونات الديموجرافية للعائد.

المبحث الثاني: اتجاهات ومؤشرات التحول الديموجرافى في مصر:

أولًا: اتجاهات التحول الديموجرافى:

(١) تطور حجم ونمو السكان:

تزايد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر بشكل تدريجي وبانتظام، وتضاعف حجم السكان خلال مئات الأعوام، ويتضح من الجدول (٢) تسارع معدل النمو وتزايد السكان بأكثر من ٨٠٠ في المائة خلال ١٠٠ عام، ففي تعداد ١٩٧٦ تزايد عدد السكان بسرعه ليصل إلى ٣٦,٦ مليون نسمة، ثم تزايد العدد بعد عام ١٩٧٦ حيث بلغ ٤٧,٧ مليون نسمة عام ١٩٨٦ بمعدل سنوي قدره ٢,٨ % ، ثم إلى ٥٨,٨ مليون نسمة عام

١٩٩٦، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢,١٪ خلال الفترة من ١٩٨٦ – ١٩٩٦ ، وكشف تعداد عام ٢٠٠٦ تزايد حجم السكان الذي وصل إلى ٧٢,٧ مليون نسمة، وبمعدل نمو قدره ٢,١٪، وبلغ عدد السكان عام ٢٠١٧ حوالي (٩٤,٧ مليون نسمة) بمعدل نمو بلغ ٢,١ في الفترة من (٢٠٠٦– ٢٠١٧).

جدول (٢) تطور حجم سكان مصر ومعدل النمو السنوي للسكان في الفترة من (١٨٩٧–٢٠١٧)م

التعداد	عدد السكان(مليون نسمة)	معدل النمو %
١٨٩٧	٩,٧	–
١٩٠٧	١١,٢	١,٤٣
١٩١٧	١٢,٧	١,٣١
١٩٢٧	١٤,٢	١,١٠
١٩٣٧	١٥,٩	١,١٥
١٩٤٧	١٨,٩	١,٧٥
١٩٦٠	٢٦,١	٢,٣٠
١٩٧٦	٣٦,٦	٢,١٢
١٩٨٦	٤٨,٢	٢,٨٦
١٩٩٦	٥٩,٣	٢,٠٦
٢٠٠٦	٧٢,٨	٢,٠٥
٢٠١٧	٩٤,٧	٢,٥٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تعداد الجمهورية في السنوات المذكورة

كانت هذه الزيادة نتيجة للتحول في كل من الوفيات والخصوبة في الفترة من (١٩٢٠- ٢٠٢٠)، حيث يمكن تقسيم التحول الديموجرافى لمصر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى في الفترة من (١٩٢٠- ١٩٤٥) بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، وشهدت **المرحلة الثانية:** وهى تعرف بمرحلة النمو السكاني السريع (١٩٤٥ – ١٩٨٥) ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض الوفيات من ٨ في الألف إلى ١٠ في الألف، ومن ناحية أخرى ظل معدل المواليد الخام حول ٤٠ في الألف، حيث أن معدل المواليد الخام قد مر بمرحلة انخفاض في الفترة من (١٩٧٣- ١٩٧٦) نتيجة الحرب، أما **المرحلة الثالثة** (١٩٨٥ – ٢٠٢٠) فكانت معدلات الوفيات منخفضة، وكذلك معدلات الإنجاب، واستمر معدل الوفيات الخام في الانخفاض خلال تلك الفترة إلى حوالي ٦ في الألف، وفى الوقت نفسه (منتصف الثمانينيَّات) انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بشكل سريع إلى حوالي النصف في منتصف الثمانينيَّات وبقي عند معدل مرتفع وصل إلى ٢٠٠ لكل ألف مولود حي في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، كما انخفضت مرة أخرى إلى النصف في نهاية التسعينيات، ويبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ٣٨ لكل ألف مولود حي بناء على بيانات مسح المؤشرات السكانية الصحية – مصر ٢٠٠٣ وحوالي ٢٥ لكل ألف مولود حي بناء على بيانات المسح الصحي – مصر ٢٠٠٨.

(٢) التركيب النوعي والعمري في مصر:

تعد عوامل التركيب السكاني المتمثلة بالنوع والعمر والسلالة عوامل مؤثرة جدا في نمو السكان من خلال تأثيرها على نسبتي المواليد والوفيات [٤]، لذلك لا نبالغ إذا قلنا أن دراسة التركيب السكاني هي المفتاح لفهم الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات [٥].

وأشار كول Coal إلى ديناميكية التركيب العمري والنوعي والعوامل المؤثرة فيهما حيث أكد أن شيخوخة التركيب العمري في المجتمعات الإنسانية تحدث نتيجة انخفاض مستويات الخصوبة بالدرجة الأولى وليس بانخفاض مستويات الوفيات، بل إن انخفاض مستوى الوفيات يحدث في الغالب في الأعمار الصغرى مما يعمل على خفض العمر الوسيط، وهذا ما يحدث في الدول النامية [٦].

(٢-١) التركيب النوعي في مصر:

لاشك أن التركيب النوعي لا يقل أهمية عن التركيب العمري، فالتوازن بين الذكور والإناث أمر مهم وله أبعاد ديموجرافية واقتصادية واجتماعية يمثل الذكور أكثر من نصف سكان الجمهورية، إذ تصل نسبتهم نحو ٥١,٦٪ من جملة السكان عام ٢٠١٧، وإن كانت قد ارتفعت هذه النسبة قليلًا عن مثيلتها عام ١٩٩٦، ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥١,٢٪ ، ٥١,١٪ على الترتيب، وعلى الرغم من أن المجتمع المصري يعد من النوع الفتي والذى يشهد نموا سريعًا، وتصل نسبة صغار السن به ٣٤,٢٪ من جملة السكان، إلا أن نسبة الإناث تقترب كثيرًا جدًا من نظيرتها للذكور، وهذا أمر متوقع وفقًا لما هو معروف من انخفاض نسبة النوع كلما تقدمت الفئات العمرية، ويؤكد ذلك نسب النوع لإجمالي السكان التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة، فقد بلغت ١٠٤,٩، ١٠٤,٨، ١٠٤,٦، ١٠٧ في أعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦ ، ٢٠١٧ على الترتيب.

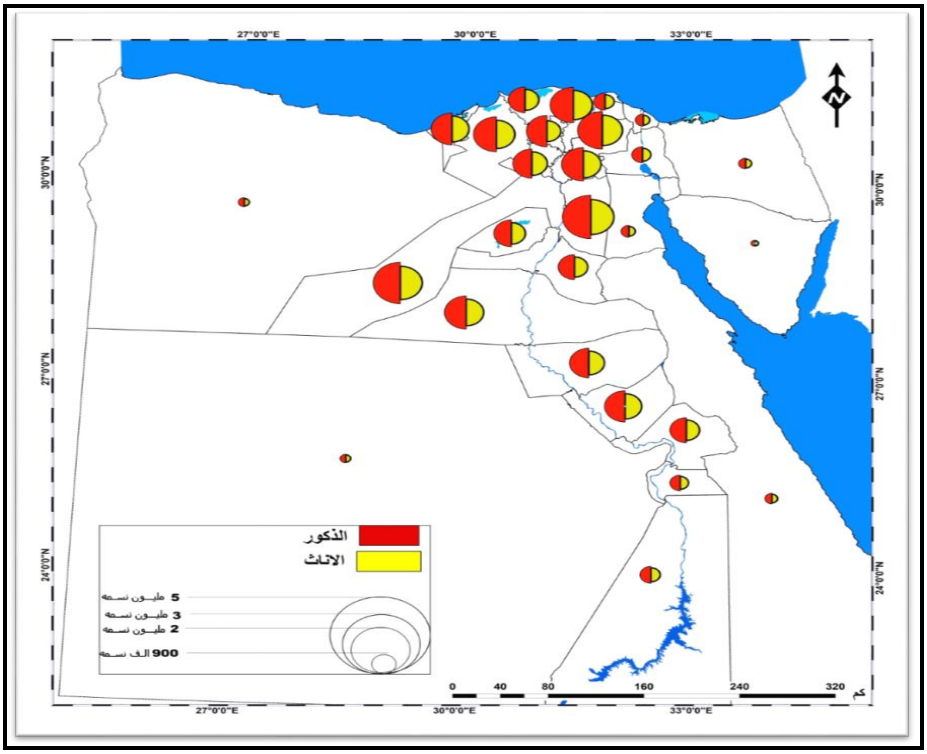

شكل (١): توزيع السكان في مصر حسب النوع عام ٢٠١٧

أما على المستوى الإقليمي ومن خلال الملحق (١) والشكل (١) يتضح التفاوت الواضح في نسبة الذكور بالنسبة للإناث من محافظة إلى أخرى، ففي حين يمثل الذكور الأغلبية في جميع المحافظات فان نسبتهم ترتفع بشكل كبير في بعض المحافظات مثل؛ مطروح، وذلك لأن سكانها من البدو الذين لا يفضلون الإدلاء ببيانات عن الإناث، بينما يظهر شبه توازن نوعي في بعض المناطق الأخرى، ولا شك أن العمالة الوافدة هي سبب الزيادة الكبيرة في أعداد الذكور مقارنة بالإناث في جميع المحافظات.

كما تتأثر نسب النوع باتجاهات الهجرة الداخلية، فمحافظات الجذب ترتفع بها نسب الذكور وتنخفض في محافظات الطرد لذلك ترتفع في المحافظات التي ترتفع بها نسبة سكان المدن، كما يتضح أن نسبة النوع تسجل في بعض المحافظات مستويات تفوق النسبة العامة على مستوى الجمهورية مثل؛ القاهرة، والفيوم، والبحر الأحمر، ومطروح، ويرجع ذلك إلى أن هذه المحافظات تعد من مناطق الجذب السكاني التي تستقطب أعدادًا كبيرة من السكان المهاجرين الباحثين عن فرص العمل أو عن ظروف معيشية أفضل في هذه المناطق خصوصًا من جانب الذكور، مما يؤدي إلى زيادة عدد الذكور فيها مقابل الإناث، ومن ثم ترتفع نسب النوع والعكس صحيح في المحافظات التي تنخفض فيها نسب النوع نتيجة تأثير الهجرة المغادرة، فتنخفض في محافظة أسوان لتسجل أدنى مستويات نسبة النوع عما يقل عن مستوى الجمهورية بشكل عام.

وبناء على بيانات الملحق (٢) والشكل (٢) يمكن تحديد النمط المكاني للتركيب النوعي للسكان من خلال تصنيف المحافظات إلى ثلاثة مستويات عام ٢٠١٧:

(١) <u>مناطق تنخفض بها نسبة النوع إلى أقل من ١٠٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى:</u>

وتتمثل في كل من أسوان وقد يعزى ذلك إلى تأثير هذه المحافظة بالهجرة الداخلية المغادرة حيث أصبحت محافظة طاردة للسكان بعد أن كانت جاذبة في تعداد ١٩٦٦ بسبب بناء السد العالي، بالإضافة إلى محافظة الدقهلية والتي تأتى في الترتيب

الثاني بعد محافظة المنوفية أكثر محافظات الدلتا إرسالًا للمهاجرين حيث إن أكثر من ثلث المهاجرين منها إلى محافظة القاهرة ٣٤,١٪ عام ١٩٩٦.

(٢) محافظات تتراوح بين ١٠٥ إلى أقل من ١١٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى:

وتمثلها محافظات كفر الشيخ والغربية وقنا ١٠٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، ومحافظات الفيوم والبحر الأحمر ١٠٩ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

(٣) محافظات ترتفع بها نسبة النوع إلى أكثر من ١١٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى:

وتمثلها محافظة مطروح، وذلك لأن سكانه من البدو الذين لا يفضلون الإدلاء ببيانات عن الإناث.

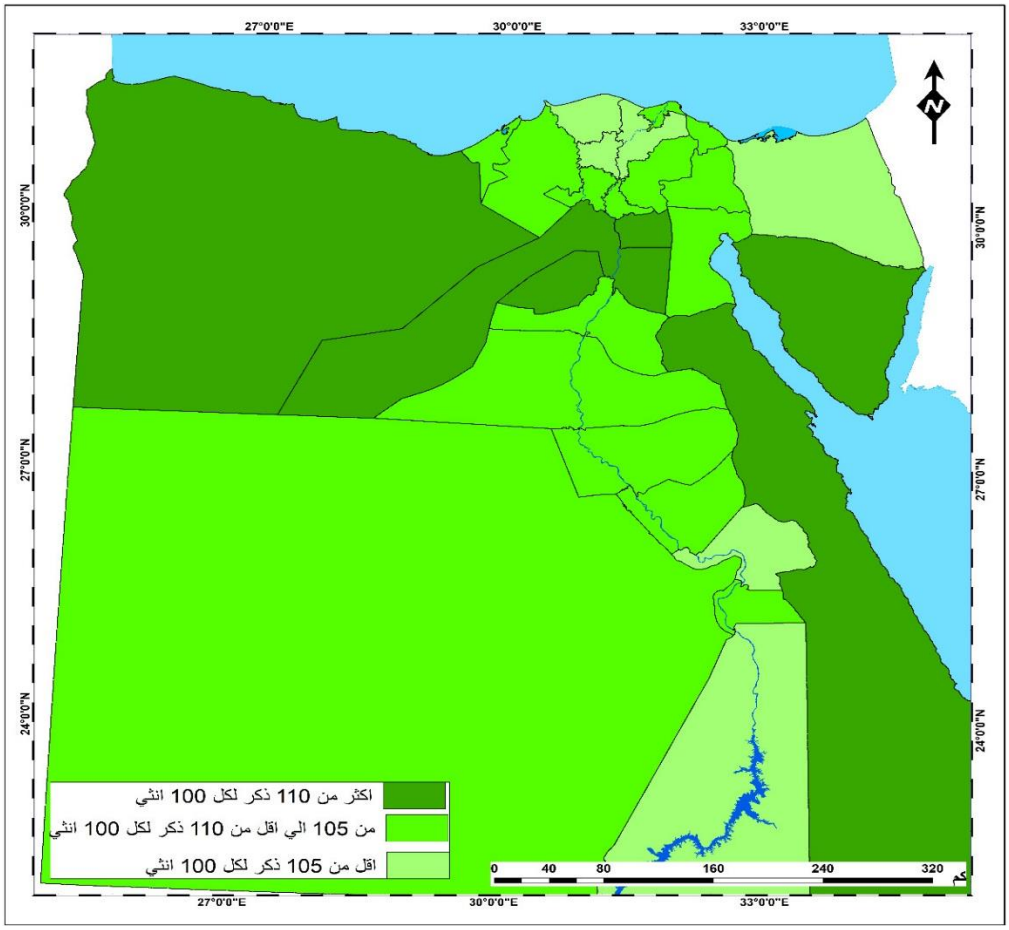

شكل (٢): التركيب النوعي في مصر عام ٢٠١٧

كما يتضح أن نسبة النوع في مصر شهدت ارتفاعًا كبيرًا في الفترة من (١٩٧٦-٢٠١٧) من ١٠٤ إلى ١٠٧ ذكر لكل مائة أنثى، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر من ٢,١٢٪ إلى ٢,٥٦٪ في الفترة من (٢٠١٧/١٩٧٦)، وهذا ينطبق على جميع المحافظات باستثناء محافظتي السويس والبحر الأحمر.

(٢-٢) التركيب العمري:

التركيب العمري أشد تعقيدًا من التركيب النوعي بسبب تعدد تصنيف الأعمار، كما يمكن أن تنشأ مشكلات بصدد تعريف السن والتبليغ عنها وتسجيلها، ولكن المشكلات المتعلقة بعدد أفراد كل مجموعة عمرية لا تنطوي فقط على أخطاء ناشئة عن الحصر الناقص (أفراد يغفلهم التعداد) ولكنها تنطوي على أخطاء إضافية متصلة بالجهل والإهمال والتمثيل الخاطئ، وقد يوجد تعمد في تسجيل بيانات خاطئة عن السن لأسباب سياسية أو اقتصادية أو شخصية [٧]، فأعداد الإناث غالبًا ما تكون أقل دقة من أعداد الذكور، كما أن إهمال تسجيل الأطفال كثير الحدوث، ولحسن الحظ فلدى المختصين بالإحصاء الديموجرافى عدة طرق: المجموعات العمرية، والهرم السكاني، ورسوم الانحرافات البيانية [٨].

وتعظم خطورة الأخطاء حين تبنى التقسيمات بحسب فئات السن على السنوات الفردية، وتقل خطورتها حين يستخدم فئات كل منها خمس سنوات، وتصبح الخطورة في أدنى حد لها حينما تجتمع التوزيعات العمرية في فئات أكبر كأن تقسم إلى ثلاث مجموعات [٩] وتساعد تلك التقسيمات في تصنيف المجتمعات إلى [١٠]:

(١) مجتمعات فتية وتمثلها الدول النامية:

ولها هرم ذو قاعدة عريضة، وتضيق باتجاه القمة مع تقدم العمر إلى أن ينتهي بقمة رفيعة، يدل على أن نسبة قليلة من السكان تصل سنًا متأخرة، ذلك أن توقع الحياة في المجتمعات الفتية يكون قصيرًا ٦٣ سنة للذكور و٥٩,٧ سنة للإناث (٢٠١٨) [١١].

(٢) مجتمعات هرمة في الدول المتقدمة:

حيث أن الهرم السكاني فيها ذو قاعده أقل اتساعًا من الهرم الفتي، بسبب انخفاض الخصوبة، لكن الأجزاء العليا من الهرم وحتى القمة هي أعرض من الهرم الفتى نظرًا لطول متوسط توقع الحياة بهذه المجتمعات ٨٢,٤ سنة للذكور و٧٦,٧ سنة للإناث (٢٠١٨).

يتميز المجتمع المصري بفتوته كأحد المجتمعات النامية، فنسبة صغار السن تصل إلى ٣٤,٢٪ من إجمالي السكان حسب بيانات تعداد ٢٠١٧ جدول (٣)، وهذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في بعض الدول النامية، إذ تُقدَر نسبة صغار السن على مستوى العالم في عام ٢٠٢٠ نحو ٢٦٪ وترتفع إلى ٤٠٪ في الدول النامية بشكل عام، وفى المقابل تنخفض نسبة كبار السن الذين تصل أعمارهم إلى ٦٥ سنة أو أكثر إلى ٣,٩٪ من جملة السكان في مصر، بينما تصل إلى ٩٪ في العالم بشكل عام وإلى ٤٪ في الدول النامية بوجه خاص [١٢].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة أقل عما هي عليه في كثير من الدول بما فيها بعض الدول النامية، وفى هذا دلالة على فتوة السكان الناتجة بالدرجة الأولى عن ارتفاع مستوى الخصوبة في مصر، إذ يُقدَر معدل الخصوبة الكلي بنحو ٢,٩ طفل لكل امرأة عام ٢٠٢٠.

وجرت العادة على تقسيم السكان إلى مجموعات عمرية، خمسية أو عشرية، أو إلى ثلاث مجموعات كالتالي كما يتضح من الجدول (٣) والشكل (٣).

(١) صغار السن (أقل من ١٥ سنة):

بلغت نسبة صغار السن في عام ٢٠١٧ (٣٤,٢٪) من مجموع السكان بعد أن كانت ٣٧,٧٪ عام ١٩٩٦، أي انخفضت نسبة هذه الفئة وبلغ مقدار الإنخفاض٣,٥٪، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل الخصوبة التدريجي حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي عام

١٩٩٦ حوالي ٣,١٥ مولود لكل امرأه بينما بلغ عام ٢٠١٧ حوالي ٢,٧ مولود لكل امرأة، إضافة إلى ذلك الاهتمام بالتعليم وبخاصة الإناث ساهم في انخفاض نسبة صغار السن، وذلك لارتفاع المستوى التعليمي بينهن.

جدول (٣) فئات السن العريضة لسكان مصر في الفترة من ١٩٩٦- ٢٠١٧

السنوات	أقل من ١٥			١٥ - ٦٥			٦٥ سنه فأكثر			الجملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٩٦	١٩,٤	١٨,٢	٣٧,٧	٢٩,٩	٢٨,٩	٥٨,٩	١,٨	١,٦	٣,٤	٥١,١	٤٨,٧	١٠٠
٢٠٠٦	١٦,٤	١٥,٤	٣١,٧	٣٢,٨	٣١,٧	٦٤,٥	١,٩	١,٨	٣,٧	٥١,١	٤٨,٩	١٠٠
٢٠١٧	١٧,٧	١٦,٥	٣٤,٢	٣١,٨	٣٠,١	٦١,٩	٢,١	١,٨	٣,٩	٥١,٦	٤٨,٢	١٠٠

المصدر: من حساب الباحثة بالاعتماد على التعدادات في السنوات المذكورة

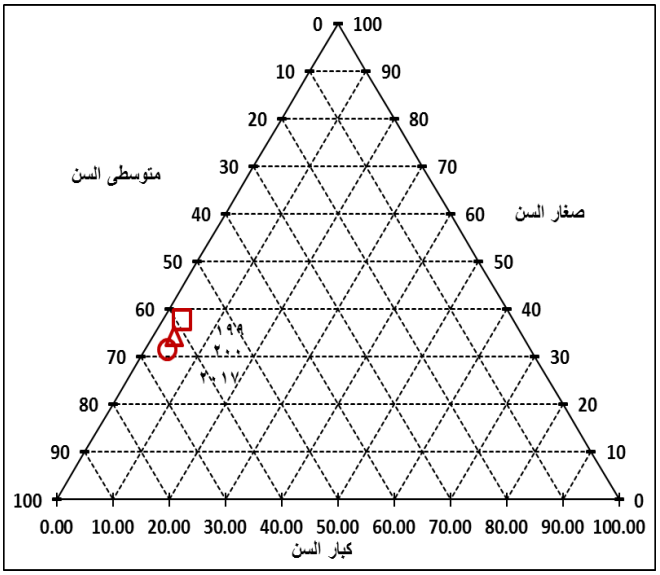

شكل (٣) فئات السن العريضة لسكان مصر في الفترة من (١٩٩٦-٢٠١٧)

(٢) متوسطي السن (١٥-٦٤ سنة):

تمثل تلك الفئة النسبة الأكبر، ويتحمل أفرادها إعالة الفئتين الأخرتين، فهم يتميزون بالقدرة على الهجرة والانتقال، وتتأثر ارتفاعًا وانخفاضًا بارتفاع أو انخفاض نسبة صغار السن، وقد بلغت نسبتها ٥٨,٩٪ عام ١٩٩٦، وارتفعت في عام ٢٠١٧ إلى ٦١,٩٪، وهذا الارتفاع يعود في الأساس إلى انخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الخصوبة الكلي، وبالتالي انخفاض معدل المواليد، مما أدى إلى انخفاض نسبة صغار السن وارتفاع نسبة متوسطي السن، وهو ما يعرف بالفرصة الديموجرافية ، كما أن هذا الارتفاع يدل على زيادة عدد السكان القادرين على العمل وانخفاض عدد الأشخاص الذين يُعالون من قبل كل فرد من هذه الفئة مما يدل على قدرة الدولة الإنتاجية واتجاهها نحو التقدم في التنمية.

(٣) كبار السن (٦٥سنة فأكثر):

يتضح أن هذه الفئة لم تشهد تغيرات كبيرة بل بقيت عند مستويات منخفضة ومتقاربة في جميع التعدادات، ومن المتوقع أن تزداد نسب كبار السن زيادة كبيرة في السنوات المقبلة؛ لانتقال أعداد كبيرة من السكان من فئات العمر المتوسطة التي تمثل أغلبية سكان المجتمع المصري في الوقت الحاضر إلى فئة كبار السن، وهو ما يتطلب أعداد العدة لاستيعاب هذه الفئة ومتطلباتها في المجالات كافة.

بلغت نسبة كبار السن في مصر عام ٢٠١٧ حوالي ٣,٩٪، وهذه النسبة تعكس صورة تدني في الملامح الديموجرافية لسكان مصر إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي تزيد نسبتها عن ١٧٪، أو حتى بعض الدول النامية التي سلكت درب التنمية بخطى أسرع من مصر، وجدير بالذكر أن نسبة كبار السن لم تتغير كثيرًا من تعداد ١٩٦٠ حيث كانت ٣,٢٪، وتعكس نسبة كبار السن في المجتمع مدى التحسن في مستويات المعيشة

والصحة، ويرتبط بها ارتفاع أمد الحياة الذي يعتبر أحد معايير تقدم الشعوب، ويستخدم كمؤشر عند حساب دليل التنمية البشرية بين الدول [١٣].

وتعتبر نسبة المسنين للأطفال مؤشرًا آخر لمدى تغير التركيب العمري للسكان، إذ بلغت نسبة المسنين للأطفال حوالي ١٥٪ أو أقل فهذا يعني أن المجتمع السكاني يافعًا، بينما إذا بلغت النسبة ٣٠٪ فأكبر فهذا يعني بأن المجتمع السكاني كهًلا [١٤].

لقد درج الديموجرافيون عمومًا على اعتبار هذه الفئات الثلاث مؤشرات لتصنيف المجتمع إلى مستهلكين ومنتجين، فأفراد الفئة الأولى والثالثة هم مستهلكون، بينما الفئة الثانية هم المنتجون، وذوي النشاط الاقتصادي، وكلما ارتفعت نسبة المنتجين ارتفعت مستويات المجتمع اقتصاديًا، وبالعكس كلما ارتفعت نسبة غير المنتجين (المستهلكين) كلما كان هذا المجتمع قليل الإنتاج وبحاجة أكثر إلى الخدمات والسلع الاستهلاكية.

(٢-٣) التباين الجغرافي في التركيب العمري:

هناك تباين جغرافي بين المحافظات كما هو في الملحق (٣) والشكل(٤) ، هذا التباين يعود إلى المتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المحافظات، فترتفع نسبة صغار السن إلى مستويات عالية بحيث تفوق المستوى العام للجمهورية في معظم المحافظات لتصل إلى ٤١,٢٪ في مطروح، ٣٩,٨٪ في الفيوم، وذلك بسبب تسجيل كل منهما أعلى قيمة لمعدل الإنجاب الكلي ٤,٨ ، ٤,٦ طفلًا للمرأة الواحدة على التوالي عام ٢٠١٧، بينما تنخفض نسبة صغار السن في محافظة القاهرة إلى ٢٦,٨٪ بسبب تسجيلها أدنى معدل للإنجاب إلى ٢,٢ طفلًا للمرأة ، وتتفاوت بقية المحافظات ما بين هذه القيم.

كما يشير التوزيع العمري العريض للمناطق الحضرية في مختلف المحافظات إلى أن ثلاث من المحافظات الحضرية (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد) لديها نسبة مئوية من السكان للمجموعة العمرية (٠ -١٤سنة) تقل عن ٣٠٪ (٢٦,٨٪ ، ٢٩,٥٪ و ٢٧,٢٪ على التوالي)، وذلك مع تزايد نسبة السكان في فئات سن العمل (القوى

العاملة) التي تتراوح في هذه المحافظات بين ٦٥,٧ % و ٦٨,٣٪ مما يشير إلى أن هذه المحافظات على مشارف ذروة الفرصة الديموغرافية، كذلك تشير نتائج تعداد عام ٢٠١٧ إلى أن محافظة الغربية تقع ضمن نفس المجموعة بما أن نسبة السكان في الفئة العمرية دون ١٥ سنة بها تبلغ حوالي ٢٩٪، علاوة على ذلك فإن هذه النسبة تتراوح ما بين ٣١ –٣٢ % لعدد كبير من المحافظات، وبالنسبة لهذه المحافظات فإن التوزيع العريض للسكان يشير إلى وجود وضع ديموجرافي ملائم، والذي بإمكانه أن يسمح لها بالاستفادة من الفرصة الديموجرافية في حالة تبني السياسات المعنية لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة في الوظائف المنتجة ودعم إنتاجية العاملين الحاليين، فضلًا عن تعزيز المجهودات المبذولة لتحقيق المزيد من الانخفاض في مستويات الإنجاب بهذه المحافظات.

وعلى العكس من ذلك، يقلل الوضع في المناطق الريفية بالعديد من المحافظات بشكل واضح من الفرص المتاحة لهذه المناطق لأجل الاستفادة من الفرصة الديموجرافية، بالنظر إلى أن نسبة السكان دون ١٥ سنة تتراوح ما بين ٣٣ – ٣٧ % في ريف محافظات الوجه البحري، وتزيد إلى ما يتراوح بين ٣٦ – ٤١٪ لريف معظم محافظات الوجه القبلي، مع بعض الاستثناءات في الأقصر ٣٢,٢٪ وأسوان ٣٣,٩٪.

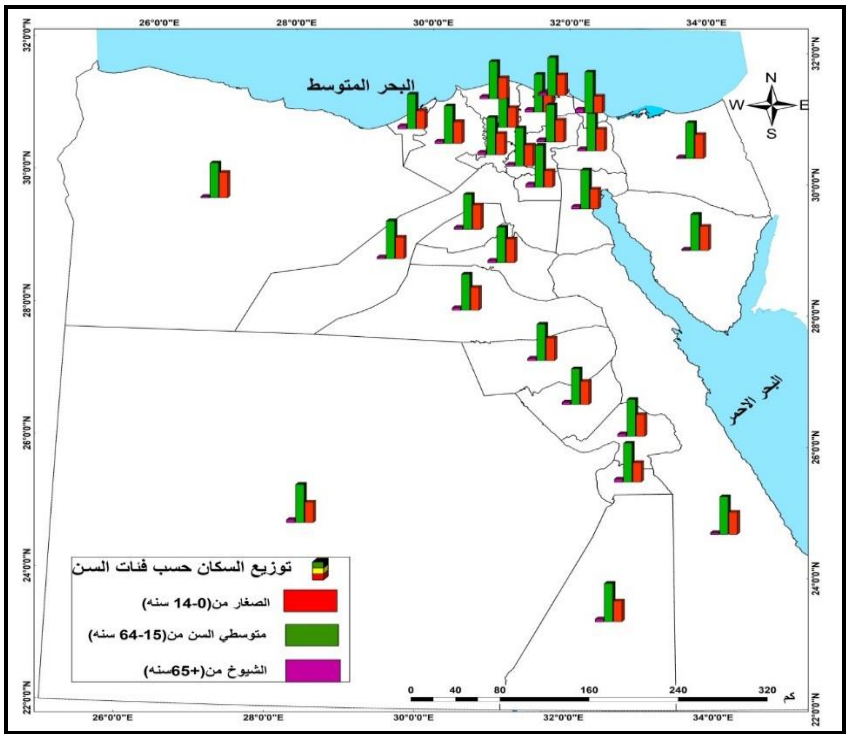

شكل (٤): توزيع السكان حسب فئات السن العريضة في مصر عام ٢٠١٧

(٢-٤) العمر الوسيط:

يعد السن الوسيط من المؤشرات الإحصائية التي تفرق بين الشعوب الفتية الشابة والشعوب المعمرة المسنة، ويعرف بأنه السن الذى يقسم السكان إلى نصفين متساويين أحدهما أعلى منه، ويمثل السكان ذو السن الكبير والآخر أقل منه، ويمثل السكان ذو السن الصغير(١٥)، وهو بهذا يتفق مع نقطة ٥٠٪ من التوزيع؛ ولهذا حجمه يعتمد على موقعه في التوزيع وليس على قيمته كالوسط الحسابي الذى تدخل في حسابه جميع القيم، ويتراوح مدى العمر الوسيط في العادة ما بين (١٤- ٣٨ سنة)، وقد صنف المختصون في جغرافية السكان شعوب العالم طبقًا لهذا العمر إلى شعوب فتية عمرها الوسيط أقل من ٢٠ سنة، وشعوب متوسطة الفتوة أو ناضجة (٢٠- ٢٩ سنة)، وشعوب معمرة (٣٠ سنة فأكثر)، وتشير بيانات العمر الوسيط لسكان مصر إلى أن هناك تحسنًا طرأ عليه فبعد أن

كان نصف عدد السكان لا يزيد عمرهم عن ١٩ سنة في تعداد ١٩٦٠ تغير الوضع وتحسنت نسبة العمر مع الانخفاض المستمر في معدلات المواليد، حيث أصبح نصف سكان مصر لا يزيد عمرهم عن ٢٣ سنة عام ٢٠١٧، وبلغ السن الوسيط بالنسبة للذكور والإناث ٢٦,٣٤و ٢٣,٦٨ سنة على الترتيب عام ٢٠١٧.

(٢-٥) نسبة الإعالة:

تعد الإعالة ظاهرة سكانية تعكس العلاقة بين الفئات العمرية المختلفة وبصورة خاصة مدى الارتباط بين فئة الشباب من جهة وبين فئتي صغار السن والمسنين من جهة ثانية، وتتفق معظم الدراسات على اعتبار من تقل أعمارهم عن (١٥ سنة) معالين صغارًا، ومن تزيد أعمارهم عن (٦٥ سنة) معالين كبارًا، أما القطاع الباقي من السكان والذين يتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤ سنة) فيمثلون القطاع النشط اقتصاديًا، والذى تقع عليه مسئولية إعالة المجتمع، ويتضح من الشكل (٥) الذى يوضح أن نسب الإعالة الكلية كانت مرتفعة عام ١٩٦٠، والتي بلغت ٨٦٪ إلى ٦١,٥٪ عام ٢٠١٧ كما أنها تشهد تراجعًا ملحوظًا من تعداد لآخر.

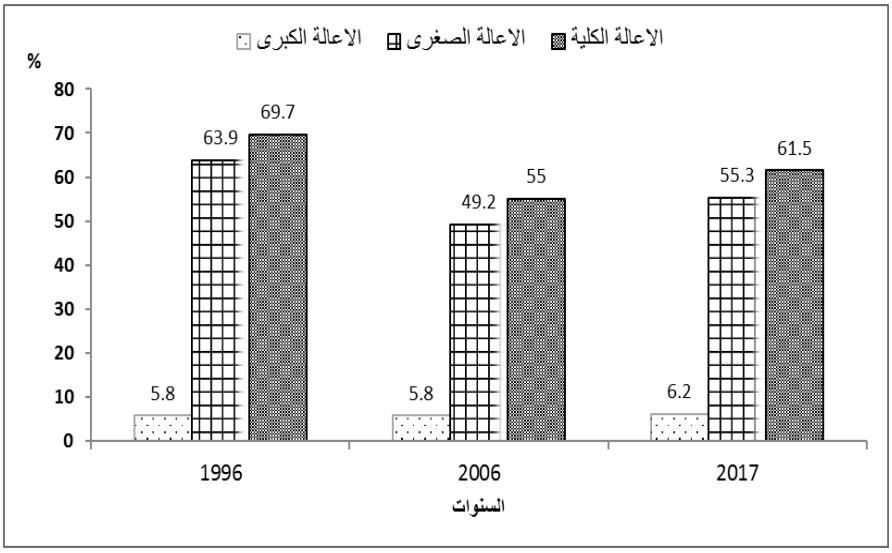

شكل (٥) يوضح نسب الإعالة لسكان مصر في الفترة من (١٩٩٦- ٢٠١٧)

تؤثر أعداد صغار السن وكبار السن في نسب الإعالة الكلية التي تبرز آثارها في الجوانب الاقتصادية، حيث تعد هاتان الفئتان مستهلكة اقتصاديًا، ولهذا فإن زيادة أعدادها المطلقة أو النسبية تشكل عبئًا على الفئة المنتجة بوجه خاص، وعلى اقتصاد الدولة بوجه عام، وتتأثر نسبة الإعالة الكلية في مصر بوصفها دولة نامية بشكل أساسي بزيادة أعداد صغار السن لأن نسبة كبار السن لا تزال صغيرة جدًا.

وبالرغم من الانخفاض في نسب الإعالة الكلية بصفة عامة وإعالة الصغار بصفة خاصة، فإن إعالة الصغار لا تزال مرتفعة قياسًا بالدول المتقدمة، فنسب الإعالة المرتفعة بوجه عام تؤثر على الجوانب الاقتصادية في أي دولة، وذلك لأن فئة صغار السن تتطلب قدرًا كبيرًا من الرعاية الصحية والثقافية، وهو ما يستنزف النمو الاقتصادي ويحد من الاستثمار، الأمر الذى يستدعى خفض نسب الإعالة بزيادة المشاركة الاقتصادية، وخفض أعداد صغار السن ببرامج تنظيم الأسرة، إذ أن إعالة الصغار تمثل الجزء الأكبر من الإعالة الكلية في مصر، وخصوصًا مع قلة أعداد كبار السن مقارنة بالدول المتقدمة.

التباين الجغرافي لمعدلات الإعالة في مصر:

من خلال الملحق (٣) فإنه يمكن تصنيف المحافظات إلى ثلاث مجموعات يتحدد من خلالها وجود العائد الديموجرافي ومستواه:

(١) معدلات إعالة عمرية منخفضة:

تقل عن أو تساوي ٦٠٪، وتشير إلى تحقق الفرصة الديموجرافية، وهي المعدلات السائدة في ٨ محافظات هي؛ القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، والسويس، والقليوبية، والغربية، وأسوان، والأقصر.

(٢) معدلات إعالة منخفضة نسبيًا:

تتراوح ما بين ٦٠ –٦٦٪، وهي تشير أيضا إلى إمكانية وجود الفرصة الديموجرافية، وهي المعدلات الملحوظة في غالبية المحافظات [١١].

(٣) معدلات إعالة مرتفعة نسبيًا:

تزيد فيها المعدلات عن ٦٦٪ التي تعتبر الأساس لتحقق الفرصة الديموجرافية، وهي المعدلات الملحوظة في ٨ محافظات هي؛ بني سويف، والفيوم، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، ومطروح، وشمال سيناء، وجنوب سيناء.

وبالرغم من أن البيانات تشير إلى وجود فرصة للعائد الديموجرافي، إلا أن الوضع على مستوى المحافظات يختلف بشكل واضح كما تبينه التفاوتات الكبيرة في قيم معدلات الإعالة العمرية الإجمالية للمحافظات المختلفة، ويعكس هذا الوضع بدوره تباين موقف المحافظات المختلفة في إطار عملية الانتقال/التحول الديموجرافى.

ومن خلال الملحق (٣) يتضح أن جميع المحافظات الحضرية ألا وهي؛ القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، والسويس تتمتع بقدرة عالية على تحقيق فرصة الاستفادة من العائد الديموجرافي، ثم يلي ذلك مباشرة الأقصر والعديد من محافظات الوجه البحري.

ويعتمد النجاح في ترجمة هذه الفرصة إلى عائد ديموجرافي بشكل أساسي على الدعم/الجهود المقدمة لهذه المحافظات من أجل تعزيز مؤشراتها الخاصة برأس المال البشري، بما في ذلك مجالات التعليم، والصحة، والتوظيف والتمكين للعديد من المجموعات المجتمعية وكذلك الأفراد، وتمثل هذه الإجراءات المسألة المحورية من أجل تحقيق القدرة على الاستفادة من العائد الديموجرافي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص للتمتع بالحقوق والحريات التي تستجيب مع إمكانياتهم، وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي على كافة المستويات بما في ذلك الأسرة المعيشية والمجتمع والدولة ككل.

وتعتبر هذه المؤشرات الخاصة برأس المال البشري، والتي تتضمن مجالات التمكين والتعليم والتوظيف، المكونات الرئيسة للجهود المبذولة لتطوير وبناء مؤشر

العائد الديموجرافي لتقييم إمكانيات مختلف المحافظات في إطار سعيها لتحقيق العائد الديموجرافي.

(٢-٦) ملامح التغير في الهرم السكاني في مصر:

بالنظر إلى شكل هرم سكان مصر في عام ٢٠١٧ شكل رقم (٦) يلاحظ أن قاعدته عريضة نظرًا لكبر نسبة الأطفال إلى أقل من ٥ سنوات، وهى تمثل ما يقرب من ١١,٥٪ من جملة سكان مصر، وقمة الهرم دبوسية لتؤكد قلة نسبة كبار السن، والهرم من النوع الفتى الذى يوضح ارتفاع معدلات الأمية ومعدلات المواليد والوفيات بين السكان، وتشكل الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة حوالي ثلث السكان ٣٤,٢٪، وجاءت الفئة العمرية من ٦٠- ٦٤ سنة النسبة الأقل من جملة سكان مصر بـ ٢,٨٪، وجاءت قمة الهرم السكاني محدبه ليدل على ارتفاع معدلات الوفيات بين كبار السن وانخفاض أمد الحياة، وهذا النمط من الأهرام يسود بين بلدان العالم النامي، ويختلف عن أهرام سكان الدول المتقدمة الذى تتقارب فيه نسب السكان بين غالبية فئات العمر ، ويدل على مدى انخفاض كل من معدل المواليد والوفيات.

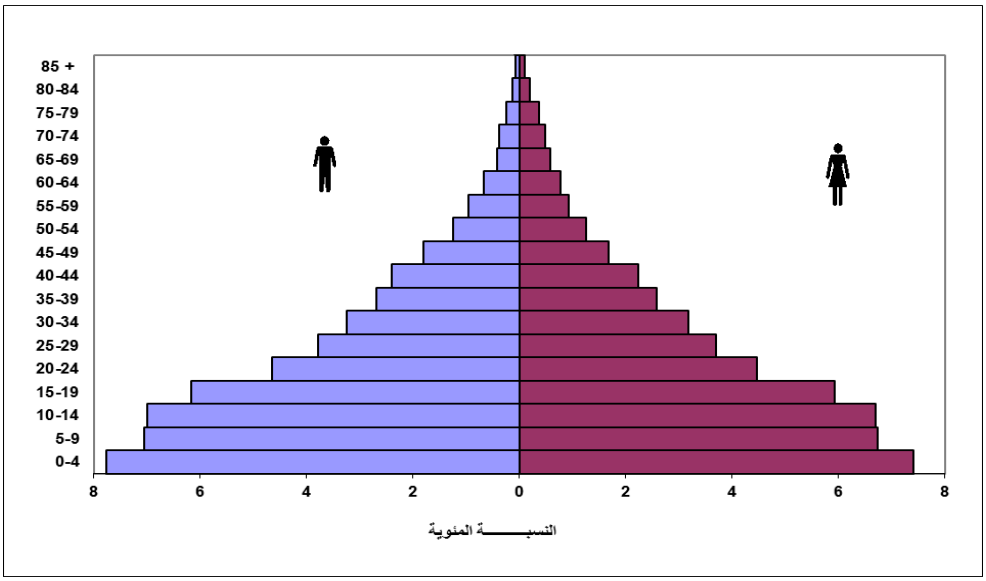

شكل (٦) يوضح الهرم السكاني لسكان مصر عام ٢٠١٧

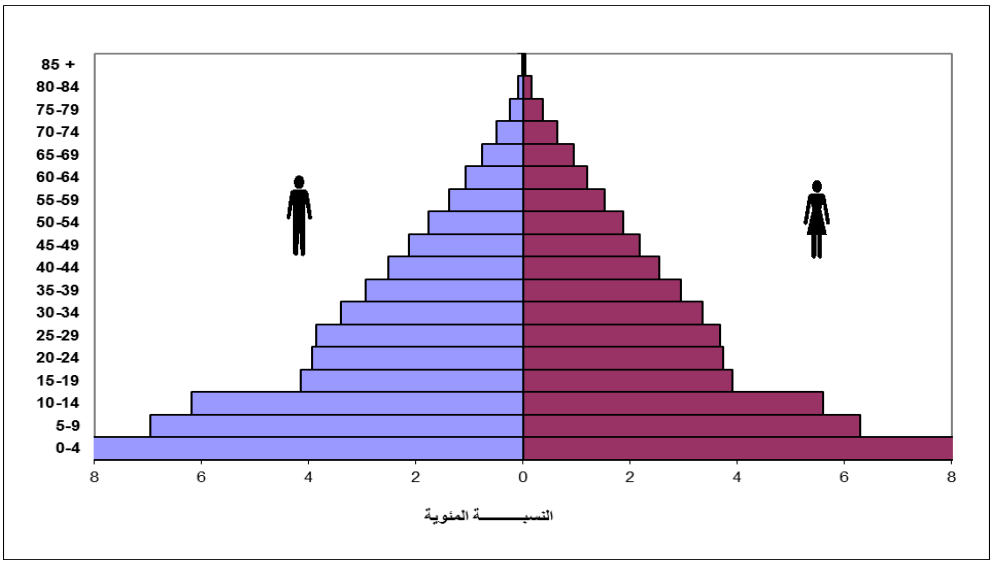

شكل (٧) يوضح الهرم السكاني لسكان مصر عام ١٩٦٠

وشهد الهرم السكاني المصري تغيرات جوهرية فيما بين عامي ١٩٦٠، ٢٠١٧ حيث تقلصت قاعدة الهرم السكاني بصورة ملحوظة كرد فعل طبيعي لتغير ورقى بعض الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية ، وتمثل في ذلك في انخفاض معدلات المواليد إلى أقل من ٣٠ في الألف بعد أن كانت أكثر من ٤٠ في الألف في الستينيات من القرن العشرين، وتناقص نسبة الأطفال أقل من ٥ سنوات من ١٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٣,٦٪ في تعداد ٢٠١٧، كما انخفضت نسبة صغار السن خلال تلك الفترة بنسبة ٧,٩٪، في حين زادت نسبة الشباب بنسبة ٧,٨٪ ، أما نسبة كبار السن فقد انخفضت بنسبة ٠,١٪ كنتيجة مباشرة لتراجع معدل توقع الحياة، وتمثل هذه الظاهرة فرصة للاستفادة من توجيه الموارد لبناء قدرات الشباب واستثمار إمكاناتهم في التنمية، وغالبًا ما ترتبط الزيادة السريعة لفئة السكان الوسطى في سن العمل بزيادة الطاقة الإنتاجية التي يمكن أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي، وترفع النمو الاقتصادي، كما يتضح أن أعداد الذكور تتفوق على أعداد الإناث في معظم الفئات العمرية، وهذا لا يتفق مع النمط المعتاد في أغلب المجتمعات الذى يظهر تزايدًا في أعداد الإناث كلما تقدمت الفئات العمرية، ويرجع ذلك

إلى أن بيانات التركيب العمرى تتأثر بمجموعة من العوامل من أبرزها ارتفاع نسبة وفيات الإناث في خلال فترة الإنجاب (١٥-٤٥ سنة) [١٦]، بالإضافة إلى عودة بعض العمالة التي كانت موجودة في دول الخليج والعراق من الشباب الذكور.

وعلى الرغم من هذا التغير فإن قاعدة الهرم السكاني عريضة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة، وهو ما يدل على أن النمو السكاني سيستمر لمدة طويلة وذلك بفعل قوة الدفع(Moment Force) [١٧].

(٢-٧) مستقبل التركيب العمري لسكان مصر:

من العرض السابق يتضح أن سكان مصر هو مجتمع فتى ويتوقع أن يتحول إلى مجتمع ناضج، وهو ما يسمى "بالفرصة السكانية" والتي تعد فرصة أي مجتمع لتحقيق نمو اقتصادي ونهضة تنموية إذ أحسن استغلالها والاستفادة منها لأنها لا تحدث إلا مرة واحدة في عمر المجتمعات البشرية، وسيتحول شكل الهرم السكاني من نوع (الموسع) الذى يتميز باتساع قاعدته بسبب ارتفاع نسبة صغار السن مقابل بقية الفئات إلى شكل الهرم (المتقلص) الذى تنكمش قاعدته تدريجيًا مقابل زيادة في نسبة السكان في الأعمار المتوسطة، وعلى افتراض استمرار معدلات الخصوبة نحو الانخفاض فإن شكل الهرم سيتجه إلى ما يسمى (الثابت) الذى تتقلص قاعدته تقلصًا ملحوظًا مع تقارب عدد السكان في مختلف الفئات مع تناقص تدريجي نحو قمة الهرم.

ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة شكل (٨) فإن الاتجاه نحو النضج سيستمر إلى أن يبلغ أقصاه في السنوات المقبلة مع ارتفاع نسبة الشباب وبقاء نسبة كبار السن عند مستويات منخفضة، وهذا يعني أن العدد النسبي للسكان في سن العمل سيبلغ أعلى المستويات في السنوات المقبلة لتصل ذروتها عام ٢٠٤٠ قبل أن تعاود نسبتهم الانخفاض التدريجي عام ٢٠٨٠، وهنا يتضح أهمية استغلال المرحلة القادمة في تحسين مستوى المعيشة وتسريع عجلة التنمية، ويتضح من الشكل أن العائد الديموجرافي الأول بدأ عام

٢٠٠٥ ويستمر إلى ٢٠٧٠ ، وبعد ذلك تبدأ الزيادة في نسبة كبار السن مع انخفاض نسبة فئة العمل، وعندئذ ستصبح رعاية كبار السن مسئولية اقتصادية كبيرة، كما يتوقع أن تستمر نسبة صغار السن بالتراجع والانخفاض، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة مما يساهم في خفض معدل إعالة الصغار واستمرار ما يسمى بالعائد الديموغرافي الثاني، فالعلاقة بين معدلات الإعالة والعائد الديموجرافي علاقة عكسية أي أنه كلما ارتفعت معدلات الإعالة انخفض العائد الديموجرافي والعكس صحيح، ويتضح ذلك من الشكل (٩) فانخفاض الإعالة يعنى تخفيف الأعباء عن فئة المنتجين ثم انخفاض الاستهلاك وزياده المدخرات والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع، وهذا يسهم في تحقيق نقلة اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع على حد سواء.

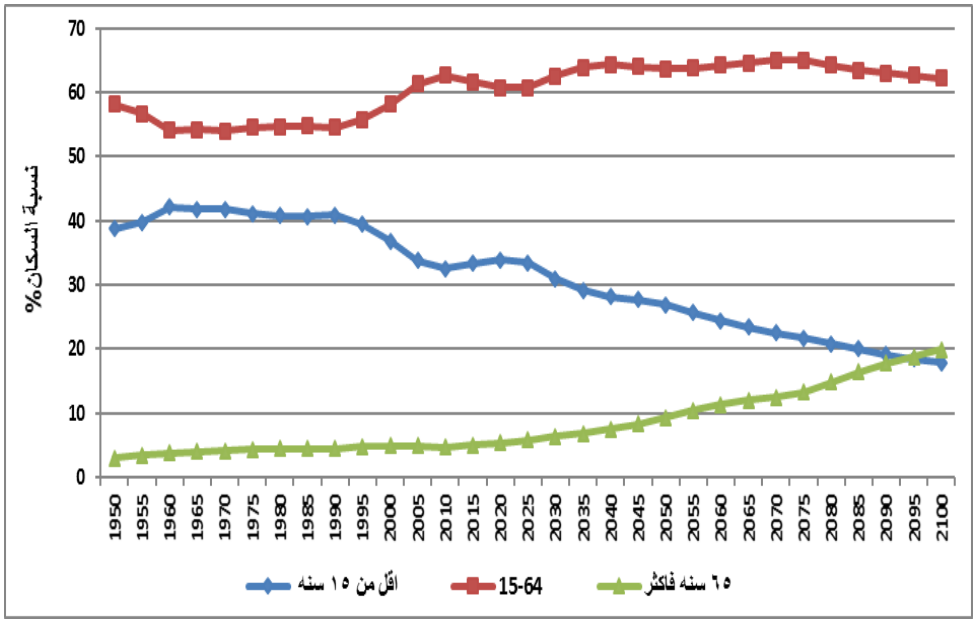

شكل (٨) التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن العريضة لسكان مصر في الفترة من (١٩٥٠-٢١٠٠) [١٨]

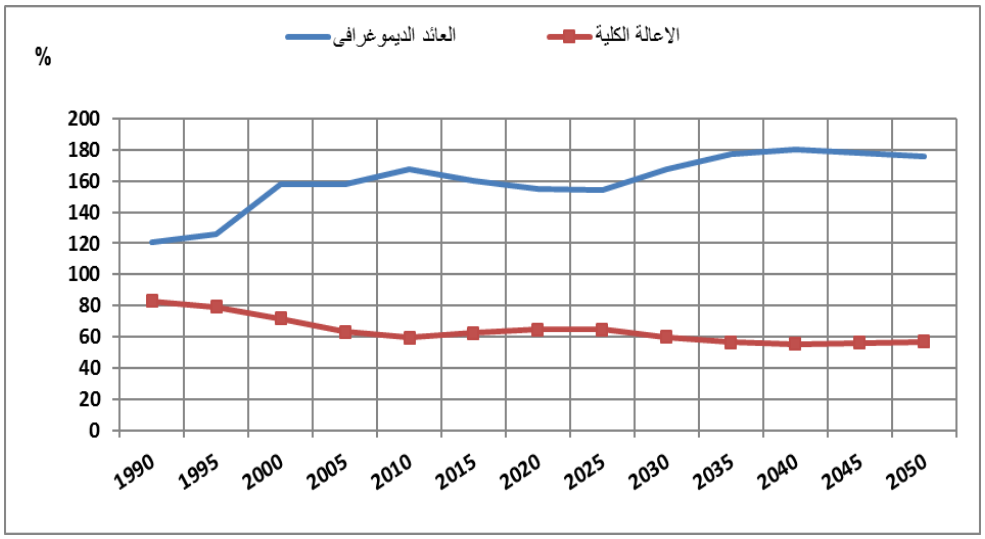

شكل (٩) العلاقة بين العائد الديموجرافي والإعالة الكلية

في الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٥٠)

ثانيًا مؤشرات التحول الديموجرافي في مصر:

(١) معدلات الخصوبة في مصر:

تعد الخصوبة من أهم المكونات المقررة للنمو السكاني ويختلف تطورها ومستواها من مجتمع لآخر، وبحسب خصائص تلك المجتمعات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية سياسية كانت أم ثقافية، إن التراجع في نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة سببه الرئيسي هو انخفاض معدلات الخصوبة، وحسب بيانات البنك الدولي ٢٠٢١[١٩]، فقد تراجعت معدلات الخصوبة الكلية في مصر من ٦,٧٥ مولودًا لكل امرأة في الفترة من (١٩٥٠–١٩٥٥) إلى حوالي ٣,٣٣ مولودًا لكل امرأة في الفترة من (٢٠١٥–٢٠٢٠) كما يتضح من الشكل (١٠)، إن استمرار هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة سيؤدي إلى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل مصر على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموجرافي، وبالتالي الاقتراب من انفتاح النافذة الديموجرافية، أي تحول المجتمع من وضع إلى وضع آخر حيث تتجاوز فيه نسبة السكان النشطين اقتصاديا

(١٥ –٦٤ سنه) معدل النمو للفئات السكانية المعالة والتي يمثلها صغار السن (أقل من ١٥ سنه) وكبار السن (٦٥ فأكثر)، إن انخفاض معدلات الإعالة سيرفع من معدلات الادخار مما يدعم فرص الاستثمار المحلي، ومن ثم النمو والتشغيل، وهذا يتيح من ناحية أخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة، لكن ذلك يبقى مرتبطا بتوفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على استثمار المدخرات وتوجيهها فزيادة السكان في سن العمل يكون ذات آثار إيجابية من خلال التشغيل وتوفير فرص عمل متنوعة، وقد يكون أثرها سلبيا في حالة عجز الاقتصاد الوطني من استيعاب الزيادة في قوة العمل.

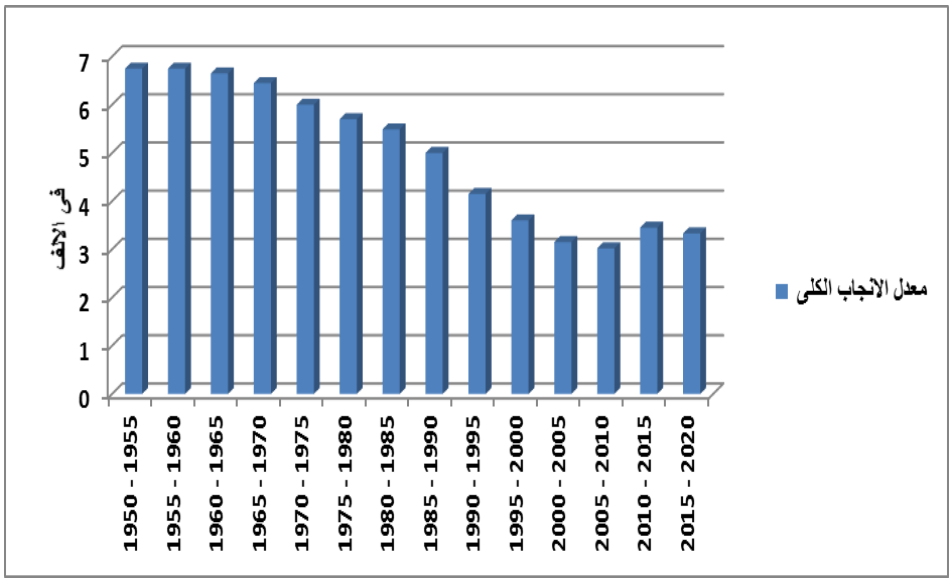

شكل (١٠) تطور معدل الإنجاب الكلي في مصر في الفترة من (١٩٥٠– ٢٠٢٠)

(٢) معدلات المواليد والوفيات في مصر:

ترتبط معدلات الخصوبة بارتفاع وفيات الأطفال فارتفاع معدلات وفيات الأطفال سيؤدي إلى الزيادة في المواليد للتعويض عن وفاة بعضهم من ناحية ولضمان بقاء عدد ملائم منهم من ناحية أخرى, ويمكن ملاحظة أن انخفاض معدل الوفيات، يوازيه أيضًا

انخفاضًا في معدل المواليد، حيث إن خفض معدل وفيات الأطفال والمرتبط بالصحة الإنجابية سيقلل من الحاجة إلى الزيادة الكبيرة في الإنجاب، أما فيما يتعلق بمعدل المواليد الخام كما يتضح من الشكل (١١) فقد انخفض من٥١ في الألف في الفترة من (١٩٥٠- ١٩٥٥) إلى ٢٦,٥ في الألف في الفترة من (٢٠١٥-٢٠٢٠) أي بمعدل انخفاض بلغ (-٤٨٪) للفترة من (١٩٥٠-٢٠٢٠)، وأما معدل الوفيات الخام فهو انخفض أيضًا بسبب التحسن الكبير الذى طرأ على الجوانب الصحية، فقد انخفض المعدل من ٢٥,٥ في الألف في الفترة من (١٩٥٠- ١٩٥٥) إلى ٢,٨ في الألف في الفترة من (٢٠١٥- ٢٠٢٠) أي بمعدل انخفاض بلغ (-٨٩٪) للفترة (١٩٥٠-٢٠٢٠)، وانخفضت أيضًا وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء) من ٢٤٩، ٣٨٧ على الترتيب في الفترة من (١٩٥٠-١٩٥٥) إلى ٢٩ ، ٢٠ على الترتيب في الفترة من (٢٠١٥- ٢٠٢٠) شكل (١٢) ، أي أن التراجع الواضح في معدلات الخصوبة الكلية إلى جانب انخفاض معدلات المواليد الخام ومعدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة كان العامل الرئيسي في التغير الهيكلي لسكان مصر.

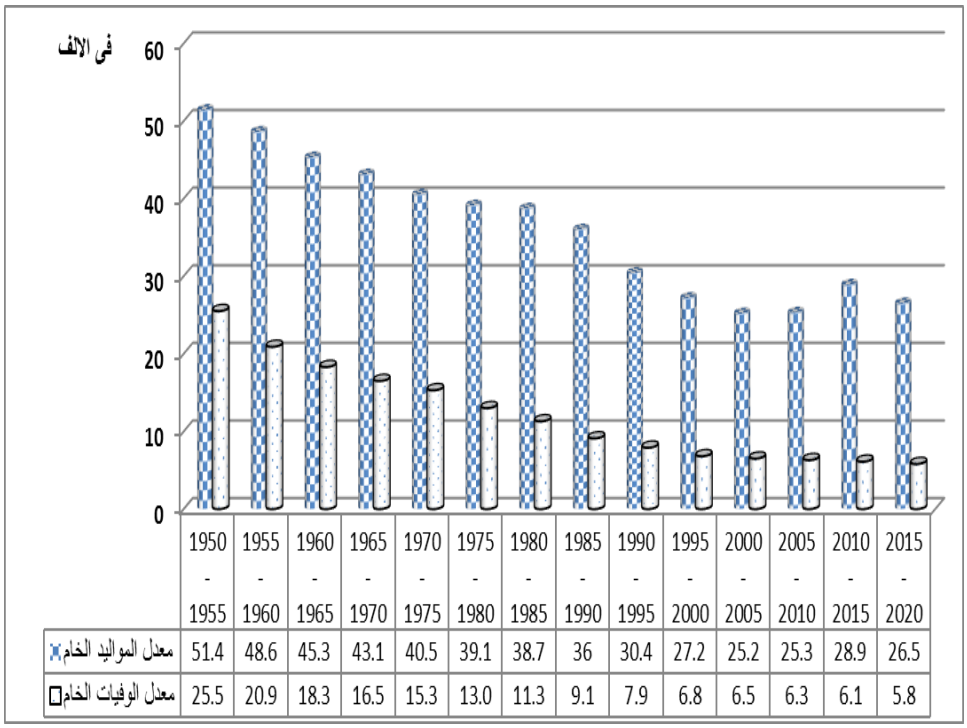

شكل (١١) معدل المواليد والوفيات الخام في مصر

في الفترة من (١٩٥٠–٢٠٢٠)

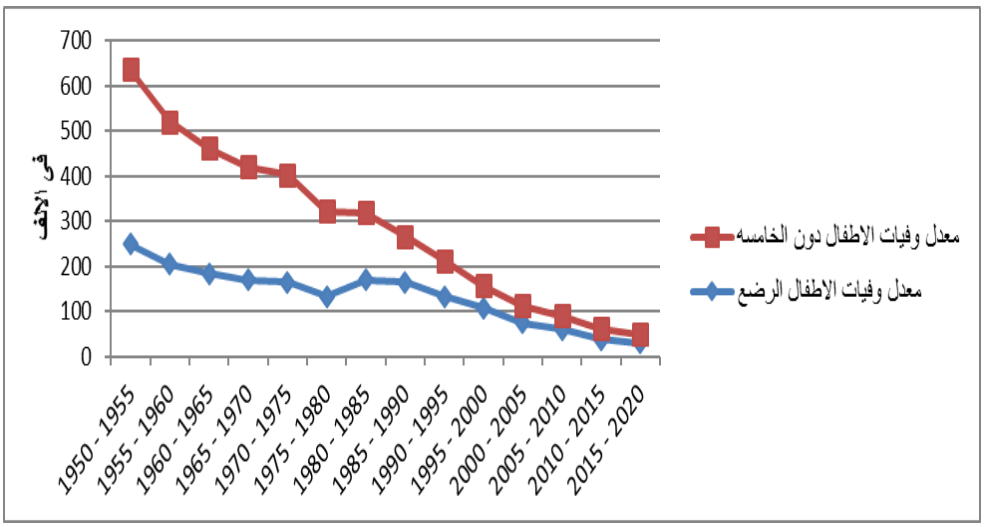

شكل (١٢) معدل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة في مصر

في الفترة من (١٩٥٠–٢٠٢٠)

المبحث الثالث: الفرص والتحديات في الهبة الديموجرافية في مصر:

كان للتحول الديموغرافي الكبير والتغير الهيكلي للتركيب العمري أثره في خلق العديد من الفرص، إلى جانب وجود العديد من التحديات.

أولًا: الفرص:

النافذة الديموجرافية هي فرصة قد لا تتكرر، وإن انفتحت فإن مدتها تتراوح ما بين ٣٠ – ٤٠ سنة؛ لأن عنصر السكان يعد موردًا مهمًا ومتغيرًا، والمجتمعات تحاول بقدر كبير إقرار العديد من السياسات السكانية من أجل الاستفادة من هذا المورد، والتغير الذي تشهده الهيكلية العمرية للسكان في سن العمل من خلال انفتاح النافذة الديموغرافية وارتفاع نسبتهم من إجمالي السكان لأكثر من الثلثين، وإذا ما تم إعدادهم إعدادًا جيدًا فإن ذلك سيساهم في تطوير المجتمع من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(١) تناقص نسبة الإعالة:

كان للتراجع الواضح في معدلات الخصوبة، إلى جانب تراجع معدلات المواليد والوفيات وخاصة الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة دوره في تراجع نسبة الإعالة، والتي شهدت انخفاضًا واضحًا منذ عام ١٩٦٠ ، فقد تزايد عدد السكان في الفئة العمرية (١٥–٦٤ سنة) على حساب الفئتين (أقل من ١٥ سنة)، (٦٥ سنه فأكثر)، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠٥٠، وتشير البيانات إلى أن نسبة الإعالة العمرية للسكان انخفضت إلى ٦١,٥٪ عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٨٦٪ عام ١٩٦٠ ، وتعد هذه النسبة (٦١,٥٪) أقل بقليل عن مثيلتها بالنسبة للدول العربية[٢٠] ، الأمر الذي أتاح فرصة الاستفادة من العائد الديموغرافي، أي الفترة التي تشهد زيادة الإنتاجية الاقتصادية والادخار، وزيادة فرص تنمية راس المال البشري، وإلى جانب ذلك فالتناقص الواضح في نسبة الإعالة له تأثيره الإيجابي من حيث الإنفاق خاصة على الأسرة، ومن ثم زيادة معدلات الادخار.

(٢) زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية

مما هو معروف أن السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) يمثلون الفئة النشطة والقادرة على الحركة، وهى التي يقع عليها عبء إعالة الفئتين الأخرتين، وبالتالي هي قوة العمل داخل الكتلة السكانية، وهذه الفئة تغيرت نسبتها ومعدلات نموها حتى ارتفع معدل نموها أكثر من معدل إجمالي السكان، وفى عام ٢٠١٧ بلغت نسبة السكان في سن العمل ٦٢,٣٪ من البنية العمرية المصرية، وهذه بداية انفتاح النافذة الديموغرافية داخل الكتلة السكانية، ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه هو هل تم الاستفادة من هذا الارتفاع الذى شكلته فئة السكان في سن العمل؟ وعليه يجب تحليل حجم فئة السكان في سن العمل والعاملين الفعليين منهم، ونسبة الفاقد من هذا الحجم، حتى يتسنى معرفة حجم الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية المصرية من عدمها.

كان للزيادة في عدد السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) دورها في زيادة معدل مشاركة القوى العاملة في الإنتاج، إذ تشير البيانات إلى التزايد الواضح في معدل المشاركة الاقتصادية للسكان المصريين (١٥ سنة فأكثر) من الجنسيين، والتي ارتفعت من ٣٣,٩ % عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,١ % عام ٢٠١٧، كما يتضح من الجدول (٤)، أي أن الفاقد بلغ ٥١,٩٪ من جملة غير العاملين ،٢٠١٧ أي أن نصف السكان من هم في سن العمل لا يعملون ولا يقدمون خدمة، بدأت هذه النسبة في الانخفاض في الفترات السابقة لكي تسجل -٦٦,١٪ ، - ٦٨,٦٪ ، - ٥٧,٣٪ ، - ٥١,٩٪ في أعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ على الترتيب، أما من ناحية توزيع السكان النشطين اقتصاديًا حسب النوع فقد شكلت نسبة مساهمة الذكور ٦٧,٦ % ونسبة الإناث ١٨,٣٪ عام ٢٠١٨ مما يدل على تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث من حجم السكان، وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل، ويرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية متعلقة بقدرة سوق

العمل المصرية على استيعاب العرض من القوى العاملة النسائية، بالإضافة إلى تدني الأجور وانخراط النساء في العمالة المهمشة ودخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة بالمقارنة بالذكور ومحدودية المهن والأنشطة الاقتصادية التي تتنافس عليها المرأة.

جدول (٤) التطور في معدل المشاركة الاقتصادية للمصريين (١٥ سنة فأكثر) في الفترة من (١٩٧٦- ٢٠١٧)

الفترة التعدادية	الذكور	الإناث	الجملة
١٩٧٦	٦٢	٤,٧	٣٣,٩
١٩٨٦	٥٥,٧	٥,٩	٣١,٤
١٩٩٦	٧٢,٦	١١,٦	٤٢,٧
٢٠٠٦	٦٦,٦	١٣	٤٠,٣
٢٠١٧	٦٧,٦	١٨,٣	٤٨,١

المصدر: من حساب الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السنوات المذكورة

(٣) زيادة الادخار

إن الانخفاض في معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات وفيات الرضع أدى لانخفاض عدد الأطفال في الأسرة الواحدة، ومع ارتفاع احتمالات بقاء هؤلاء الأطفال على قيد الحياة، وارتفاع قدرة الأسرة على تأمين نوعية أفضل لهم من حيث الصحة والتعليم، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتطوير رأس المال البشري، إذ أن الموارد نفسها ستتوزع على عدد أقل من الأطفال، وإلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، نتيجة لتحسن نسبة منتجي الثروة إلى مستهلكيها، مما يسمح بزيادة الادخار والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية، ووفقًا لبيانات البنك الدولي فقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٧ وحتى عام ٢٠١٩ زيادة في إجمالي الادخار المحلي كما يتضح من الشكل (١٣).

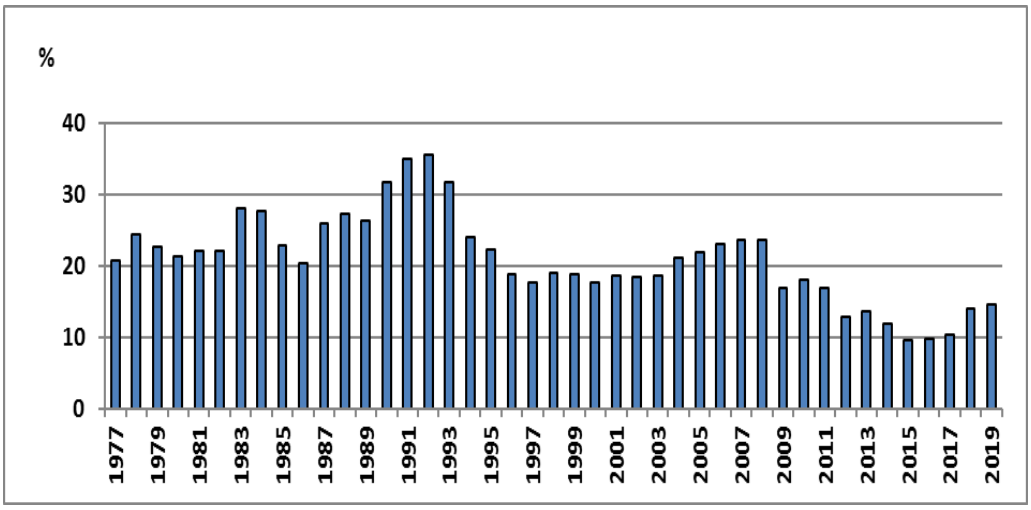

شكل (١٣) إجمالي الادخار المحلي % من إجمالي الناتج المحلي في مصر (١٩٧٧ وحتى ٢٠١٩)

ثانيًا: التحديات:

(١) البطالة:

وبمثل ما للهبة الديموغرافية العديد من الفرص التي يمكن استثمارها، فلها العديد من التحديات التي يجب مواجهتها، وعلى رأسها البطالة فالتزايد في الفئة العمرية (١٥–٦٤ سنة) يعني المزيد من الطلب على الوظائف في القطاعين العام والخاص كما يعني الحاجة الملحة للمشروعات الاستثمارية من أهم الأسباب التي كانت وراء تفاقم ظاهرة البطالة في مصر هو اخفاق خطط التنمية الاقتصادية وتطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام، وإخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي ساهمت في زيادة أعداد العاطلين عن العمل وفى إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية

وتسارع ظاهرة العولمة والاستجابة بشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الأجنبية المنافسة، وهو ما أدى إلى إعلان كثير من المصانع والشركات الإفلاس كما يحدث الآن، وهذا يعني اتساع ظاهرة البطالة وبشكل أسرع من السابق.

على الرغم من أن الاقتصاد المصري قد شاهد تفاقمًا كميًا ونوعيًا لمشكلة البطالة في أواخر التسعينيات، إلا أن جذور هذه المشكلة ترجع إلى عهد بعيد نسبيًا، ويمكن أن نميز بين ثلاث مراحل مختلفة للبطالة، المرحلة الأولى وتشمل فترة الستينيات وقد عُرفت مجازًا بمرحلة التوظيف الكامل، حيث لم تتعد نسبة البطالة ٢– ٣ %، ويرجع انخفاض معدل البطالة إلى الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، بدأت المرحلة الثانية في منتصف السبعينيات واستمرت حتى منتصف الثمانينيات، وفى هذه الفترة بدأت مشكلة البطالة في الظهور، وإن كانت بمعدلات متواضعة بسبب تزايد الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه الدول، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت منذ منتصف الثمانينيات ومازالت مستمرة وخلال هذه الفترة بدأت مشكلة البطالة في التزايد بشكل تدريجي، وازدادت وطأتها مع الوقت حتى بلغت مستويات مرتفعة في أواخر التسعينيات، وترتب على ما تقدم أن أحتلت هذه المشكلة مكان الصدارة في أجندة الحكومة وإن كانت البيانات الرسمية لا تعكس الحقيقة(٢١).

ومن خلال الشكل (١٤) يتضح أن مشكلة البطالة في مصر منذ عام ٢٠١١ قد شهدت تفاقمًا كميًا ونوعيًا، وأن سبب هذا التفاقم يرجع في المقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة المستوى وكثيفة العمل في آن واحد، إذ ترتب على تلك السياسات تدني وتراجع في مستويات الاستثمار ووجود أنماط استثمارية لا تتفق وهدف التشغيل، وهو ما انعكس في النهاية في شكل ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة، ولكن استطاعت مصر استيعاب الزيادة الكبيرة التي طرأت على نسبة

السكان ممن هم في سن العمل من خلال توفير فرص العمل لهم، والاستفادة من هذه الهبة الديموغرافية في تنمية اقتصاديات هذه الدولة، وهو ما انعكس في انخفاض معدلات البطالة في نفس الوقت الذى تزداد فيه نسبة السكان في الفئة العمرية في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) .

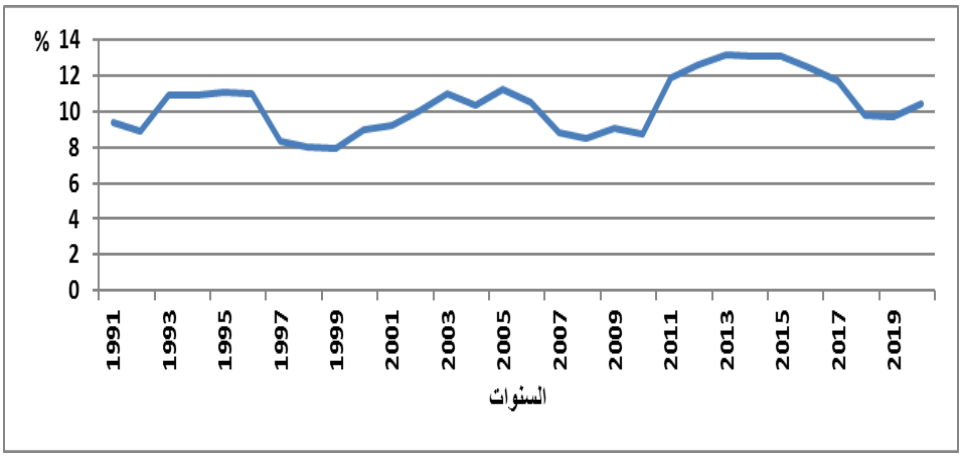

شكل (١٤) تطور معدلات البطالة في مصر في الفترة من (١٩٩١-٢٠٢٠)

تشير بيانات البطالة إلى أن بطالة الشباب تبلغ أقصاها في سن الحادية والعشرين ثم تتراجع بدرجة ملموسة بعد ذلك، وتعتبر معدلات البطالة متماثلة إلى حد كبير لدى كل من الذكور والإناث حتى سن التاسعة عشرة، وهى السن التي يبدأ عندها معظم خريجي المدارس الثانوية في البحث عن عمل وعند هذه السن ترتفع معدلات البطالة بالنسبة إلى الإناث بدرجة سريعة لتصل إلى أقصاها عند سن الحادية والعشرين، إذ تبلغ ضعف معدل البطالة لدى الذكور في هذه السن، بناءً عليه يمثل الشباب الفئة الأكثر حرمانًا من حيث ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل وغياب الأمن الوظيفي والاستقرار للأغلبية من الداخلين الجدد في وظائف ضمن الاقتصاد غير الرسمي.

يزداد التعقيد في مشكلة البطالة وتصل إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذا تركزت في المتعلمين وفى الفئات العمرية التي تصنف على أنها شباب،

وفى مصر تزداد حدة المشكلة إلى أقصى حد لهان؛ ذلك لأن الشباب لديه طاقة كبيرة وعدم استغلالها يؤدي إلى خسارة كبيرة للاقتصاد المصري كما يؤدي إلى انتشار العنف والجريمة، وبلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٩ سنة) ٢٢,٥٪ من جملة قوة العمل في نفس الفئة العمرية، وبلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور ١٥,٩٪ وبين الشباب الإناث ٤٥,٧٪ من جملة قوة العمل في نفس الفئة العمرية عام ٢٠١٨، كما تراجعت نسبة المتعطلين من فئتي أمي ويقرأ ويكتب بصورة واضحة، وكذلك الأقل من المتوسط، إضافة إلى ذلك ما يقرب من نصف المتعطلين المصريين حاصلين على الشهادة الجامعية فأكثر حيث بلغت نسبتهم ٤٦,٩٪ من إجمالي المتعطلين المصريين عام ٢٠١٨ بعد أن كانت ٣٩,٧٪ عام ٢٠١٠[٢٢] ، لذلك يطلق عليها بطالة الشباب المتعلم، ومن المؤسف أن ما يتصف به التعليم المصري حاليًا أن معظم من يخرجهم غير مؤهلين لسوق العمل ولا يتعلمون ما يحتاجه سوق العمل، ولذلك نحتاج إلى مناهج تعليمية تكون متواصلة مع آخر تطورات سوق العمل ومع آخر ما يحتاجه من مواصفات للشباب الجدد الخريجين وإلا ستزداد المشكلة حدة.

(٢) الفقر:

تعد ظاهرة الفقر من أخطر الظاهرات التي يعاني منها العالم بأَسره، فرغم التقدم التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية، ورغم ارتفاع مستويات الإنتاج الاقتصادي العالمي بشكل غير مسبوق إلا أن الفقر ما زال يشكل واحدًا من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي.

يلاحظ أن مصر تنضم إلى شريحة التنمية البشرية المرتفعة بعد أن كانت تدخل في شريحة التنمية المتوسطة، وتحتل المرتبة ١١٦ بين دول العالم، ووفقًا تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٢٠ يلاحظ أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت مظلة الفقر عالية، إذ

يلاحظ أن أكثر من نصف سكان المجتمع يعانون الفقر، وبصور مختلفة، وهو ما يؤثر سلبيًا في تكوين الشباب التعليمي والصحي، وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ٥,٢٪، وبلغت النسبة المئوية لشدة الحرمان للسكان الذين يعيشون في خطر متعدد الأبعاد ٣٧,٦٪، بينما بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد ٠,٦٪، وبلغت نسبة السكان المعرضون لفقر مدقع ٦,١٪، وبلغت نسبة الحرمان في الفقر المدقع المتعدد الأبعاد في التعليم والصحة ومستوى المعيشة ٥٣,٢٪، ٣٩,٨٪، ٧٪ على الترتيب [٢٣] ، ويعود ذلك بالطبع إلى إهمال الحكومات المتتابعة منذ أكثر من أربعة عقود قضية الاستثمار في الشباب، وإلى غياب السياسات الملائمة للحد من الفقر والقضايا الأخرى الناجمة عنه.

لذا، يُعد الفقر مؤشرًا على هدر رأس المال البشري، وهو ما اعتمدت عليه المجتمعات الآسيوية في تحقيق معدلات منخفضة من الفقر، عن طريق تنمية الشباب وتمكينه، الأمر الذي ساعد على انتقال عدد كبير منهم من محيط الطبقة الدنيا إلى محيط الطبقة الوسطى التي يعد اتساعها، مقارنة بالطبقات الأخرى، دليلاً على تحسن الأوضاع الاقتصادية ونوعية حياة السكان، وشاهد على تقلص الفجوة بين الطبقات وسيادة العدالة الاجتماعية.

(٣) التعليم

يشير مسح النشء والشباب في مصر لسنة ٢٠١١ إلى أن ١١٪ ممن هم في الفئة العمرية) ١٨– ٢٩ سنه) لم يلتحقوا بالمدارس إطلاقًا، و٨١٪ منهم إناثًا، هذا يعني أن ١٦٪ من الإناث اللاتي هن بين (١٨ – ٢٩ سنه) لم يلتحقن بالمدارس، وأن الفقراء هم أسوأ حالًا من الأثرياء فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، كما أن معدل تسرب البنات الملتحقات بالمدارس مساو لمعدل تسرب البنين، إضافة إلى أن ١٧٪ من البنات والبنين يلتحقون بالمدارس الثانوية المهنية والفنية، وهذه الفئة لا تلتحق عادة بمؤسسات التعليم

العالي، بل تكتفي بشهادة إتمام الدراسة الثانوية الفنية، ويختلف توزيع هذه الفئة بين الجنسين نسبيا، إذ يرفع نسبة الإناث اللاتي يدرسن في مدارس التعليم الفني أو يتخرجن فيها إلى ٥٣٪، في مقابل ٤٧٪ من الذكور [٢٤].

وتشير الأرقام إلى أن ٢١٪ فقط من إجمالي قوة العمل يحصلون على مؤهل جامعي فما فوق، في مقابل ٧٩٪ لم ينالوا تعليمًا جامعيًا، منهم ٣٣,٥٪ حاصلون على مؤهلات متوسطة، وعلى الرغم من المليارات التي تنفق على بناء المدارس لزيادة نسب الالتحاق بالتعليم والتي تبلغ ٣,٨٪ عام ٢٠١٨ حسب تقرير التنمية البشرية، وهى نسبة أعلى من الإنفاق على الصحة والأغراض العسكرية، نجد تزايد في أعداد المتسربين من المدارس، كما أن نسبة كبيرة تتوجه إلى التعليم المتوسط الفني والتجاري الذى يُعاني طلابه من تدني المستوى الفني، أما التعليم الجامعي فنجد عدم وجود ترابط بين التعليم واحتياجات المجتمع الفعلية وتتسع الفجوة بين التعليم وسوق العمل بسبب عدم قدرة النظام التعليمي في مصر على إنتاج خريجين قادرين على المنافسة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة أعداد العاطلين، ولعل هذا ما يدفع رجال الأعمال المصريين إلى استيراد العمالة الأجنبية على الرغم من البطالة بين الشباب نتيجة لافتقارهم إلى المهارات اللازمة لتأدية العمل بسبب عدم قدرة النظام التعليمي في مصر على إنتاج خريجين قادرين على المنافسة.

(٤) فجوة النوع:

تعد فجوة النوع أحد أبرز تحديات الهبة الديموجرافية في مصر، وتُقاس فجوة النوع بعدد من المؤشرات تشمل توقع الحياة عند الميلاد ومعرفة القراءة والكتابة ومعدل التسجيل في مراحل التعليم والنسبة في سوق العمل، ويأتي الاهتمام بفجوة النوع من واقع الثقل الذى تشكله المرأة، ومما هو متوقع ومؤمل أن تلعبه من أدوار وما تسهم به في دفع عجلة التنمية، هذا إلى جانب أن الاستفادة من الفرص التي تطيحها الهبة

الديموجرافية تقتضي تحسين مؤشرات النوع وتضييق الفجوة بين النوعين، ويعتمد قياس فجوة النوع الاجتماعي على عدد من المؤشرات وهى؛ توقع الحياة عند الميلاد، نسبة معرفة القراءة والكتابة، معدل التسجيل في كل من مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، النسبة في قوة العمل، وتحسب قيمة الفجوة على أساس معدل الإناث إلى الذكور في كل مؤشر، ويكون المعدل في مصلحة الذكور إذا قل عن ١٠٠ وفى مصلحة الإناث إذا زاد عن ١٠٠.

وطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد الإناث ١٥ سنة فأكثر بلغ ٣٠٢٢٤٠٥٣ عام ٢٠١٧ مقابل ٣٢١٢٨١٣٤ من الذكور مع مراعاه الجوانب المؤثرة في مشاركة المرأة إلا أن الاستفادة من هذا العدد الكبير يتطلب تحسين مؤشرات التمايز بين النوعين، والتي جاءت وفقًا لتقرير التنمية البشرية ٢٠٢٠ كما يتضح من الجدول (٥)، حيث تعكس الأرقام بالجدول تباينًا واضحًا بين الجنسين، وقد كان مؤشر توقع الحياة عند الميلاد هو المؤشر الوحيد لمصلحة الإناث مقارنة بالذكور، فالمؤشرات تعكس ذكورية المجتمع كما تعكس تحديًا حقيقيًا للتنمية في ظل المناداة بضرورة تنمية رأس المال البشري والمادي.

جدول (٥) مؤشرات التمايز بين الذكور والإناث في مصر عام ٢٠٢٠

المؤشر	الإناث	الذكور
دليل التنمية البشرية	٠,٦٥٢	٠,٧٣٩
توقع الحياة عند الميلاد	٧٤,٤	٦٩,٧
سنوات الدراسة المتوقعة	١٣,٣	١٣,٣
متوسط سنوات الدراسة	٦,٨	٨,١
معدل المشاركة في قوة العمل للسكان ١٥ سنة فأكثر	٢١,٩	٧٠,٩
الدخل الإجمالي للفرد الواحد (تعادل القوة الشرائية بدولار ٢٠١٧)	٤,٧٥٣	١٨,٠٣٩

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠

كما شهد مؤشر قوة العمل أسوأ تفاوت بين الذكور والإناث، إذ بلغ المعدل ٢١,٩، وهو ما يعني أن من بين كل ١٠٠ ذكر في قوة العمل هناك ٢١,٩ أنثى فقط، ويُلاحظ أن القيمة أقل من ١٠٠ كثيرة، وبالتالي تأتي الفجوة في مصلحة الذكور لناحية الفرص الاقتصادية المتاحة، ويرجع ذلك إلى أن نسبة البطالة بين الإناث أعلى كثيرًا من نسبة الذكور، وتفضيل عمالة الذكور على عمالة الإناث خاصة في القطاع غير الرسمي علاوة على تقيد الإناث بأنماط معينة من العمالة إلى جانب التمايز في منح الأجور في القطاع غير الرسمي، وهو ما يوضح أن الفجوة في النوع الاجتماعي مازالت واسعة، وأن درجات استبعاد الإناث تعلو درجة استبعاد الذكور عن المشاركة في الحياة الاقتصادية، ومن ثم تشير الفجوة الراهنة إلى هدر نصف رأس مال المجتمع البشرى.

(٥) العمر المتوقع عند الميلاد:

يعكس العمر المتوقع عند الميلاد القدرة على عيش حياة طويلة وصحية ويعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يعيشها الفرد، وعليه فالزيادة في العمر المتوقع عند الميلاد تعكس مدى تحسن تلك الظروف التي تنعكس إيجابًا على المردود الاقتصادي والاجتماعي للفرد، ولما كانت الفرص التي تطيحها الهبة الديموجرافية ترتبط بإسهام من هم في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) فإن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد يسهم بدوره في زيادة مساهمة الفرد اقتصاديًا واجتماعيًا، ويعد العمر المتوقع أحد تحديات التنمية في مصر، ذلك أن العمر المتوقع عند الميلاد أقل مما هي عليه الحال في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وتشير تقارير التنمية البشرية في مصر إلى أن العمر المتوقع في ارتفاع فقد ارتفع من ٧٠,٥ سنة عام ٢٠١٠ إلى ٧٢ سنة عام ٢٠١٩ إلا أنه يحتاج إلى جهود حتى يصل أو يكون قريبًا منه في الدول المتقدمة.

(٦) الهجرة

يسعى الأفراد عمومًا إلى حياة أفضل لذلك يختار معظمهم الهجرة إلى دول وأماكن جديدة تساعدهم على تحسين حياتهم المعيشية أو الهروب من الاضطرابات السياسية والحروب، ولكن قد تمثل الهجرة مجموعة من الآثار على المهاجرين والدول التي يهاجرون إليها، فتؤثر الهجرة على بعض الأفراد من خلال صعوبة تأقلمهم مع طبيعة الحياة في البلد الجديد وخصوصًا مع ظهور الاختلافات الثقافية والاجتماعية وأيضًا لا يجد الكثير من المهاجرين سوى الأعمال الصعبة للعمل وأجور منخفضة، ومن أخطر سلبيات الهجرة تفريغ المجتمعات المصدرة للمهاجرين من عناصرها الشابة واحيانا من ذوى المهارات، وهو ما يهدد طاقتنا البشرية التي تشهد ظاهرة الهجرة الشرعية، والتي تعد مؤشرا على فقدان الشباب الأمل في مجتمعه.

وبلغ صافي الهجرة الدولية في مصر في الفترة من (١٩٩٠–١٩٩٥) –٠,٢٪ ثم وصل هذا المعدل في الفترة من ٢٠٠٥– ٢٠١٠ إلى –٠,١٪ وفى الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٩ وصل المعدل إلى –٠,٥٪ ويعني ذلك أن أعداد النازحين في مصر في الفترة من ١٩٩٠– ٢٠١٩ كانت أكبر من أعداد الوافدين، ولكن هذا الفرق قد اتسع بشكل ملحوظ في الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٩.

وقد أصبحت مصر دولة مصدرة للعمالة في منتصف الخمسينات بعد أن ظلت لعصور طويلة قبلة المهاجرين، ولقد مرت ظاهرة الهجرة في مصر بمراحل مختلفة ارتبطت بتغيير متطلبات السوق في الخارج وفى العالم العربي على وجه التحديد وبعوامل اقتصادية وسياسية في الداخل، وقد حدت القيود المفروضة على هجرة العمالة إلى الخارج من حركة المواطن المصري في المرحلة الأولى من تاريخ الهجرة في مصر، والتي امتدت حتى عام ١٩٧٤ وكانت الدولة في هذه الفترة تكفل وظيفة القطاع العام لكل خريج

جامعي، وهى سياسة لم تستطع الدولة تبنيها طويلًا في ظل زيادة سكانية هائلة لم يصاحبها تطور اقتصادي وتكنولوجي كاف، وبالتالي تم التصريح بالهجرة في عام ١٩٧١ مما أدى إلى هجرة حوالي ٣٠٠ ألف في الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٤ ، وفى الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٤ أدى ارتفاع سعر البترول لزيادة الحاجة إلى العمالة الأجنبية في الدول العربية المنتجة للبترول، ولذلك قامت الحكومة المصرية بمزيد من التسهيلات في إجراءات السفر والهجرة وأسست وزارة شئون الهجرة ١٩٨١ وبحلول عام ١٩٨١ ارتفع عدد المهاجرين المصريين إلى مليوني مهاجر، وتميزت هذه الفترة بزيادة الطلب على المعلمين في الدول العربية، كما أصبح العراق الوجهة المفضلة للعمال غير المؤهلين، وانخفض في السنوات التالية؛ لذلك عدد المصريين العاملين في الخارج نسبيا خاصة بعد الحرب بين العراق وإيران حتى أرغمت بالنهاية حرب الخليج حوالي مليون مصري على العودة إلى مصر عام ١٩٩٠.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالي المصريين الموجودين في الخارج في نهاية عام ٢٠٠٦ هو ٩,٣ مليون مصري، ويفوق عدد المهاجرين للدول العربية عدد المهاجرين لأوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا بكثير، وأشارت إلى أن العاملين المصريين المهاجرين شباب من الذكور الذين أكملوا دراساتهم في المرحلة الثانوية، وعلى الرغم من الفوائد التي تعود على المهاجرين الشباب من الهجرة إلى مجتمعات أخرى ومن التحولات المالية لهؤلاء المهاجرين فان هذا الفاقد من الشباب ربما يكون من أفضل العناصر لأن الطلب على العمالة اليوم يحدث في إطار تنافسي بين بلدان العالم من أجل استقطاب العناصر أصحاب المهارات، وهى التي من الممكن أن تمثل إضافة ودفعة للنمو، الأمر الذى يمثل هدرًا للطاقات ولأموال الدولة التي أُنفِقت طوال رحلة تعليم الشباب وإعداده.

المبحث الرابع: مدى الاستفادة من النافذة الديموغرافية حسب رؤية مصر ٢٠٣٠:

يترتب على وجود نسبة كبيرة من الشباب ضمن الفئة الوسطى أحد خيارين تنمويًا:

الخيار الأول: التعامل السلبي مع النافذة الديموغرافية والنسبة العالية من الشباب والاستمرار في هدرها مما يؤدي إلى فقد طاقات كبيرة من الشباب يمكن الاستفادة بهم.

الخيار الثاني: التعامل الإيجابي من خلال استثمار أكبر لهذه الفئة تعليميًا وصحيًا وتدريبًا يرافقها خفض معدلات البطالة من خلال بناء المشاريع الإنتاجية وتوفير الخدمات.

النافذة الديموغرافية هي فرصه قد لا تتكرر، وإن انفتحت فإن مدتها تتراوح ما بين (٣٠ – ٤٠ سنة)؛ لأن السكان يعد موردا مهمًا ومتغيرا، والمجتمعات تحاول بقدر كبير في إقرار العديد من السياسات السكانية من أجل الاستفادة من هذا المورد، والتغير الذي تشهده الهيكلية العمرية للسكان في سن العمل من خلال انفتاح النافذة الديموغرافية وارتفاع نسبتهم من إجمالي السكان لأكثر من الثلثين، وإذا ما تم إعدادهم إعدادا جيدًا فإن ذلك سيساهم في تطور المجتمع من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا يمكن أن يحدث التأثير الإيجابي للنافذة الديموغرافية في التنمية مالم تتبع خطط وسياسات تؤكد على تنمية الموارد البشرية من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تتمثل في المحاور الرئيسية التالية:

(١) المحور الأول:

محور التنمية الاقتصادية، والذى يركز على أن مصر بحلول عام ٢٠٣٠ يصبح الاقتصاد المصري أكثر انفتاحًا وجاذبية للمستثمرين الأجانب مما يؤدي إلى زيادة في التجارة وفى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فسيزداد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٣٪ عام ٢٠١٨ إلى ٥٥٪ عام

٢٠٣٠، وسترتفع الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ١٢٪ عام ٢٠١٨ إلى ١٥,٧٪ عام ٢٠٣٠ ، وستزداد التجارة من ٣٤ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨ إلى ما يقرب من ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وسوف يزداد الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير بأربعة أضعاف من ٠.٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨ إلى ٠,١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٣٠، وستنخفض معدلات البطالة من ١٢,٦٪ إلى ٤,٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠ ، وسيرتفع الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي الأدنى من ٣٪ عام ٢٠١٨ إلى ١٣٪ عام ٢٠٣٠ ويزيد الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي الأعلى من ٤٧٪ عام ٢٠١٨ إلى ٦٧٪ عام ٢٠٣٠.

(٢) المحور الثاني:

محور العدالة الاجتماعية هذا المحور يهدف إلى ضمان المساواة في الحقوق والفرص بين جميع المصريين بالإضافة إلى أهداف أخرى تركز على قضايا التعليم والحصول على الخدمات الاجتماعية وحماية السكان الأكثر تهميشًا، وتوفير دخلًا إضافيًا عن طريق التحويلات للأسر الأكثر فقرًا، بالإضافة إلى التركيز على الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والبنية التحتية، وسيرتفع العمر المتوقع في العدالة الاجتماعية إلى ٧٠ سنة في عام ٢٠٣٠ مقارنة ب ٧٣,٨ سنة في عام ٢٠١٨، وسوف يتم تصنيف مصر على مؤشر التنمية البشرية من ١٠٣ من إجمالي ١٨٦ دوله عام ٢٠١٨ إلى ١٠٠ عام ٢٠٣٠، وسيزيد الإنفاق الحكومي على التعليم من ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨ إلى ٥٪ عام ٢٠٣٠، وستتحسن جوده التعليم في المرحلة الابتدائية من ٣٢ عام ٢٠١٨ إلى ٣٩ عام ٢٠٣٠، وفى المرحلة الثانوية من ٤٤ إلى ٤٩ عام ٢٠٣٠، وستنخفض وفيات الأطفال من ٢٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ عام ٢٠١٨ إلى ١٢ حالة وفاة عام ٢٠٣٠.

(٣) المحور الثالث:

تمكين المرأة هذا المحور يتعلق بتمكين المرأة في كل من محاور التنمية الاقتصادية مما يحقق أكبر نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٤,٢٣٠ دولارًا عام ٢٠٣٠ وبزيادة ٧٪ عن عام ٢٠١٨، وستزيد مشاركة الإناث في العمل من ٢٣٪ عام ٢٠١٨ إلى ٣٨٪ عام ٢٠٣٠، وستنخفض الخصوبة من ٣,٣ إلى طفلين لكل امرأه بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تحسين التمكين بناء على النوع الاجتماعي وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٠,٢٩ عام ٢٠١٨ إلى ٠,٠٥ عام ٢٠٣٠.

(٤) المحور الرابع:

الحكومة الهدف من الحكومة هو تعزيز الأمن والشفافية والفعالية لمواءمة الحكم بشكل أفضل، ومن المرجح أن يلعب الحكم الرشيد وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة دورًا مهمًا في تسريع تقدم مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصادية، كما أنها تمثل معايير الحكم الجيد الذي هو عنصر مهم في إتاحة مناخ من الثقة جاذب للمستثمر في الاقتصاد، سينتج من الحكومة العديد من النتائج الإيجابية عام ٢٠٣٠ مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦١٢ مليار دولار، أسى بزيادة قدرها ٦٪ عن عام ٢٠١٨، وستتحسن فعالية الحكومة، وفقا لمؤشر فعالية البنك الدولي في مجال الحكومة من ١,٧٦ عام ٢٠١٨ إلى ٢,٩ عام ٢٠٣٠، وستتحسن الشفافية الحكومية من ٣ درجات إلى ٤,٥ عام ٢٠٣٠.

نتائج البحث:

- إن اتجاهات التحول الديموغرافي والتغيرات في التركيب العمري للسكان في مصر نتيجة انتقال أعداد السكان في الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) إلى فئة السكان في سن العمل مع الارتفاع البسيط في فئة كبار السن.
- ظاهرة النافذة الديموغرافية ظاهرة مؤقتة ولن تستمر طويلًا (٣٠ عامًا) حيث تشير التجارب الدولية إلى أنها تمثل مشروعًا تنمويًا يؤدي إلى تشريع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وزيادة معدلات التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة والفقر.
- إن ضعف فرص العمل المتاحة ومعدلات البطالة الحالية (رغم انخفاضها التدريجي في السنوات القليلة الماضية)، فضلا عن ضعف دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وضعف سياسات الاستثمار والادخار تمثل أهم التحديات والعقبات التي تواجهها مصر في عملية توظيف واستثمار الفرصة الديموغرافية في السنوات القليلة القادمة.
- هناك عدد من التحديات التي تعوق الاستفادة القصوى من الفرصة الديموغرافية، ولكي تتم الاستفادة من الفرصة فلابد من تحسين فجوة النوع وإتاحة فرصة أكبر لمشاركة المرأة، مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، تقليل نسبة البطالة وتقليل الفجوة بين القطاعين العام والخاص.
- هناك بعد جغرافي للتحول الديموجرافي يختلف عبر المحافظات المصرية، لذلك فمن المتوقع أن تصل بعض المناطق مثل المناطق الحضرية إلى الفرصة الديموغرافية على نحو أسرع من غيرها.

التوصيات:

(١) تعتبر الفرصة الديموغرافية مشروع تنموي حيوي متكامل يساعد على مكافحة الفقر وتأمين الاستخدام الأمثل في تحسين مستوى الإنتاج وتنمية الموارد البشرية بما يساعد في تحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤، وأهداف الألفية الثالثة.

(٢) ضرورة الاتجاه إلى تمكين المرأة والذي يعد أمرا ضروريا لتحقيق العائد الديموجرافيا، ويجب أن تتضمن الجهود المبذولة في هذا الصدد، مسائل الصحة الإنجابية والحقوق المتعلقة بها وكذلك التحرر من جميع الأفعال الإجبارية التي تؤثر على حياة المرأة.

(٣) توسيع مشاركة الشباب في العمل وسن التشريعات الضامنة لحقوق العاملين التي تحفز على الالتحاق بسوق العمل في القطاع الخاص.

(٤) تشجيع القطاع الخاص في مصر وذلك للاستفادة منه لغير العاملين من السكان في سن العمل وغير المستفاد منهم، وذلك لتخفيف الضغط الحاصل في القطاع العام الذي يعانى من التكدس.

(٥) على الدول الاتجاه إلى إرجاع التعليم المهني وتوجيه الطلاب إلى هذا النوع من التعليم وفتح دورات في بعض المجالات الحرفية للسكان من ذوي التعليم المنخفض.

(٦) توفير قاعدة بيانات سكانية يتم تحديثها بصورة مستمرة من حيث الكم والنوع وعلى كافة المستويات المكانية لما لها من أثر في وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات السكانية.

(٧) التوسع في تحسين الصحة العامة فانخفاض وفيات الأطفال الرضع والأطفال الرضع دون سن الخامسة مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة سوف يؤدي إلى التعجيل في التغيرات الديموغرافية ورفع النمو الاقتصادي.

الملاحق

ملحق (١) نسبة الذكور والإناث من جملة السكان في مصر عام ٢٠١٧

المحافظة	النوع		المحافظة	النوع	
	ذكور%	إناث%		ذكور%	إناث%
القاهرة	٥٢	٤٨	بنى سويف	٥١,٦	٤٨,٣
الإسكندرية	٥١,٤	٤٨,٦	الفيوم	٥٢,١	٤٧,٩
بورسعيد	٥١,٤	٤٨,٦	المنيا	٥١,٦	٤٨,٤
السويس	٥١,٤	٤٨,٦	أسيوط	٥١,٧	٤٨,٣
دمياط	٥١,٤	٤٨,٦	سوهاج	٥١,٧	٤٨,٣
الدقهلية	٥٠,٩	٤٩,١	قنا	٥١,٣	٤٨,٧
الشرقية	٥١,٥	٤٨,٥	أسوان	٥٠,٨	٤٩,٢
القليوبية	٥١,٧	٤٨,٣	الأقصر	٥١,٦	٤٨,٤
كفر الشيخ	٥١,٢	٤٨,٨	البحر الاحمر	٥٢,١	٤٧,٩
الغربية	٥١,١	٤٨,٩	الوادي الجديد	٥١,٤	٤٨,٦
المنوفية	٥١,٦	٤٨,٤	مطروح	٥٢,٥	٤٧,٥
البحيرة	٥١,٦	٤٨,٤	شمال سيناء	٥١	٤٩
الاسماعيلية	٥١,٦	٤٨,٤	جنوب سيناء	٥١,٩	٤٨,١
الجيزة	٥٢	٤٨	إجمالي الجمهورية	٥١,٦	٤٨,٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تعداد الجمهورية ٢٠١٧

ملحق (٢) تطور نسبة النوع في مصر عام ١٩٧٦، ٢٠١٧

المحافظة	نسبة النوع			المحافظة	نسبة النوع		
	١٩٧٦	٢٠١٧	مقدار التغير		١٩٧٦	٢٠١٧	مقدار التغير
القاهرة	١٠٥	١٠٨	٣	بنى سويف	١٠٢	١٠٦	٤
الإسكندرية	١٠٥	١٠٦	١	الفيوم	١٠٥	١٠٩	٤
بورسعيد	١٠٥	١٠٦	١	المنيا	١٠٥	١٠٧	٢
السويس	١١٣	١٠٦	-٧	أسيوط	١٠٦	١٠٧	١
دمياط	١٠٣	١٠٦	٣	سوهاج	١٠٢	١٠٧	٥
الدقهلية	١٠٣	١٠٤	١	قنا	١٠١	١٠٥	٤
الشرقية	١٠٤	١٠٦	٢	أسوان	١٠٠	١٠٣	٣
القليوبية	١٠٧	١٠٧	٠	الأقصر	–	١٠٦	–
كفر الشيخ	١٠٠	١٠٥	٥	البحر الاحمر	١٢٠	١٠٩	-١١
الغربية	١٠٢	١٠٥	٣	الوادي الجديد	١٠٤	١٠٦	٢
المنوفية	١٠٣	١٠٧	٤	مطروح	١٠٢	١١١	٩
البحيرة	١٠١	١٠٦	٥	شمال سيناء	–	١٠٤	–
الإسماعيلية	١٠٥	١٠٧	٢	جنوب سيناء	–	١٠٨	–
الجيزة	١٠٦	١٠٨	٢	إجمالي الجمهورية	١٠٤	١٠٧	٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تعداد الجمهورية ١٩٧٦، ٢٠١٧

ملحق (٣) التوزيع النسبي للفئات العمرية العريضة على مستوى الحضر والريف في مصر عام ٢٠١٧

المحافظات	الإجمالي%			الحضر%			الريف%		
	٠-١٤ سنة	١٥-٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر	٠-١٤ سنة	١٥-٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر	٠-١٤ سنة	١٥-٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر
القاهرة	٢٦,٨	٦٨,٤	٤,٨	٢٦,٨	٦٨,٣	٤.٨٤	–	–	–
الإسكندرية	٢٩,٦	٦٥,٦	٤,٨	٢٩,٥	٦٥,٧	٤.٨١	٣٨,١	٦٠.٠٧	١,٨
بورسعيد	٢٧,٢	٦٦,٨	٦	٢٧,٢	٦٦,٨	٦.٠١	–	–	–
السويس	٣٢,٢	٦٣,٧	٤,١	٣٢,٢	٦٣,٧	٤.٠٩	–	–	–
دمياط	٣٣,٩	٦٢,٢	٣,٩	٣٢,١	٦٣,٦	٤.٣٩	٣٥,١	٦١,٣	٣,٦
الدقهلية	٣٤	٦١,٧	٤,٣	٣١,٣	٦٤,١	٤.٦٨	٣٥,١	٦٠,٨	٤,٢
الشرقية	٣٥,٦	٦٠,٨	٣,٦	٣٣,٤	٦٢,٩	٣.٦٣	٣٦,٢	٦٠,٢	٣,٦
القليوبية	٣٤,٤	٦٢,٦	٣	٣٢,٢	٦٤,٢	٢.٩٧	٣٥,٩	٦٠,٩	٣,١
كفر الشيخ	٣٤,٣	٦١,٨	٣,٩	٣١,٣	٦٥,٩	٤.٥٠	٣٥,٢	٦١,١	٣,٧
الغربية	٣٢,٤	٦٣,٢	٤,٤	٢٨,٩	٦٣,٥	٥.١٢	٣٣,٨	٦٢,٢	٤,١
المنوفية	٣٤,٨	٦١,٢	٤	٣٢,٣	٦٣,٦	٤.١٩	٣٥,٤	٦٠,٦	٤
البحيرة	٣٥,٢	٦١,٢	٣,٦	٣٢,١	٦٣,٦	٤.٢٧	٣٥,٨	٦٠,٨	٣,٤
الإسماعيلية	٣٥,٧	٦١	٣,٣	٣٣,٢	٦٢,٩	٣.٨٧	٣٧,٦	٥٩,٥	٢,٧
الجيزة	٣٥,١	٦١,٩	٣	٣١,٩	٦٤,٧	٣.٣٩	٣٩,٩	٥٧,٧	٢,٥
بنى سويف	٣٨,٤	٥٨	٣,٦	٣٥,٢	٦٠,٨	٣.٩٤	٣٩,٣	٥٧,٢	٣,١
الفيوم	٣٩,٨	٥٧	٣,٢	٣٦,٣	٦٠,٢	٣.٥٢	٤٠,٩	٥٦	٣,١

المحافظات	الإجمالي%			الحضر%			الريف%		
	٠- ١٤ سنة	١٥- ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر	٠- ١٤ سنة	١٥- ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر	٠- ١٤ سنة	١٥- ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر
المنيا	٣٧,٢	٥٩	٣,٨	٣٢,٩	٦٢,٨	٤.٢٧	٣٨,١	٥٨,١	٣,٨
أسيوط	٣٦,٧	٥٩,٦	٣,٧	٣٣,٢	٦٢,٩	٤.٠٦	٣٨,١	٥٨,٥	٣,٥
سوهاج	٣٧,٩	٥٨,٤	٣,٧	٣٥,٥	٦٠,٦	٣.٨٩	٣٨,٥	٥٧,٨	٣,٦
قنا	٣٥,٦	٦٠,٤	٤	٣٢,٨	٦٢,٨	٤.٣٧	٣٦,٢	٥٩,٨	٣,٩
أسوان	٣٣,٦	٦٢,٥	٣,٩	٣٣,٣	٦٢,٩	٣.٨٠	٣٣,٩	٦٢,٢	٣,٩
الأقصر	٣١,٨	٦٣,٦	٤,٦	٣١,١	٦٤,٤	٤.٥٧	٣٢,٣	٦٣,٢	٤,٥
البحر الأحمر	٣٦,٢	٦١,١	٢,٧	٣٦,٢	٦١,٢	٢.٦٣	٣٥,٨	٥٩,٥	٤,٨
الوادي الجديد	٣٣,٢	٦٢,٣	٤,٥	٣٢,٢	٦٣,٥	٤.٢٦	٣٤,١	٦١,٣	٤,٧
مطروح	٤١,٢	٥٦,٩	١,٩	٤٠,٤	٥٧,٧	١.٨٩	٤٢,٦	٥٥,٥	٢
شمال سيناء	٣٩,١	٥٨,٦	٢,٣	٣٧,٥	٦٠,٤	٢.١٢	٤١,٧	٥٥,٧	٢,٦
جنوب سيناء	٣٩,٣	٥٩	١,٧	٣٨,٦	٥٩,٨	١.٦٣	٤٠,٢	٥٨	١,٨
الإجمالي	٣٤,٢	٦١,٩	٣,٩	٣٠,٨	٦٤,٩	٤.٢٤	٣٦,٨	٥٩,٦	٣,٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تعداد الجمهورية ٢٠١٧

ملحق (٤) يوضح معدلات الإعالة الكلية ومعدلات إعالة الصغار في مصر عام ٢٠١٧

المحافظة	معدل الإعالة الكلية	معدل إعالة الصغار
القاهرة	٤٦,٤	٣٩,٣
الإسكندرية	٥٢,٣	٤٥,١
بورسعيد	٤٩,٨	٤٠,٨
السويس	٥٦,٩	٥٠,٥
دمياط	٦٠,٨	٥٤,٤
الدقهلية	٦٢,١	٥٥,١
الشرقية	٦٤,٣	٥٨,٤
القليوبية	٥٩,٨	٥٤,٩
كفر الشيخ	٦١,٨	٥٥,٤
الغربية	٥٨,٢	٥١,٣
المنوفية	٦٣,٤	٥٦,٨
البحيرة	٦٣,٢	٥٧,٤
الإسماعيلية	٦٣,٩	٥٨,٤
الجيزة	٦١,٥	٥٦,٧
بنى سويف	٧٢,٣	٦٦,١
الفيوم	٧٥,٥	٦٩,٩
المنيا	٦٩,٦	٦٣
أسيوط	٦٧,٧	٦١,٦
سوهاج	٧١,٢	٦٤,٨
قنا	٦٥,٥	٥٨,٩
أسوان	٥٩,٩	٥٣,٨
الأقصر	٥٧,١	٥٠
البحر الاحمر	٦٣,٦	٥٩,٢
الوادي الجديد	٦٠,٤	٥٣,٢
مطروح	٧٥,٩	٧٢,٥
شمال سيناء	٧٠,٥	٦٦,٦
جنوب سيناء	٦٩,٦	٦٦,٧
الإجمالي	٦١,٥	٥٥,٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تعداد الجمهورية ٢٠١٧

الهوامش:

(١) إبراهيم المرشدي، الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذج مجلة عمران العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٧.

(٢) حسين أحمد سعد الشديدي، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموجرافيا (الهبة الديموغرافية)، مجلة المخطط والتنمية، العدد ٣٠ لسنة ٢٠١٤.

(٣) محمد عبد الرحمن صالح محمود، الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر، دراسة تحليلية لتحديات التنمية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٦، العدد ٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥.

(٤) عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية، جامعة طنطا، الطبعة الأولى، لسنة ١٩٨٤.

(٥) رشود محمد الخريف، السكان، المفاهيم والأساليب والتطبيقات، دار المؤيد للطباعة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

(6) Coal, A, "How a Population Ages or Grows Younger" in R, Freedman(end,) Population: Grden city, N, Y, Anchor Books,1964.

(٧) لين ت. سميث، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر، المكتب المصري الحديث، جامعة الاسكندرية،١٩٧١.

(8) John Clark, Population, Geography,2nd, Edition, Pergamon, press, Oxford, Great, Britain,1972.

(٩) تومسون، وارين س، دافيد تلويس، مشكلات السكان، ترجمة راشد البرأويز، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.

(١٠) عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضرًا ومستقبلًا، نيويورك: صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨.

(11) UNDP, Human Development Report 2019, Table 4.

(12) Population Reference Bureau,2020, World Population Data Sheet

(١٣) فايز محمد العيسوي، الخصائص الديموغرافية لسكان مصر بين التدني والارتقاء، المجلة الجغرافية العربية، العدد السابع والأربعون، الجزء الأول، ٢٠٠٦.

(14) Hennery S. Shryock, Jocob S. Siegel, The Methods and Materials of Demography,2nd ed., Academic Press Oreland, USA,1976.

(١٥) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،٢٠٠١.

(١٦) فتحي ابو عيانه، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٨٧.

(١٧) رشود الخريف، فاتن هضيبان المطيري، التغير في التركيب العمري وآثاره في العائد الديموغرافي وشيخوخة المجتمع السعودي، الدارة، مركز الدراسات السكانية، جامعة الملك سعود، العدد الثالث، السنة الخامسة والأربعون، ٢٠١٩.

(18) United Nation, Population by age and sex (thousands) In Erupt during period 1992-2100. Retrieved From https://population.un.org/wpp/DataQuery,2019

(19) The World Bank,2021

(٢٠) المصدر السابق

(21) Radian Samir, Toward Full Employment: Egypt into the 21st Century, "The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series, No.10,1997.

(٢٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠١٨، ابريل ٢٠١٩.

(23) UNDP, Human Development Report 2020, The next Frontier Human Development and Anthropocene, New York,2020.

(٢٤) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مسح النشء والشباب في مصر، التقرير النهائي، يناير،٢٠١١.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

(١) إبراهيم المرشيد، الهبة الديموجرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجًا مجلة عمران العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٧.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠١٨، ابريل ٢٠١٩.

(٣) تومسون، وارين س، دافيد ت. لويس، مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.

(٤) حسين أحمد سعد الشديدي، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموجرافي (الهبة الديموجرافية)، مجلة المخطط والتنمية، العدد ٣٠ لسنة ٢٠١٤.

(٥) رشود الخريف، فاتن هديبان المطيرى، التغير في التركيب العمري وآثاره في العائد الديموجرافى وشيخوخة المجتمع السعودي، الدارة، مركز الدراسات السكانية، جامعة الملك سعود، العدد الثالث، السنة الخامسة والاربعون، ٢٠١٩.

(٦) رشود محمد الخريف، السكان، المفاهيم والأساليب والتطبيقات، دار المؤيد للطباعة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

(٧) عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضرًا ومستقبلًا، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨.

(٨) عبد المنعم عبد الحي، علم السكان، الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية، جامعة طنطا، الطبعة الأولى، لسنة ١٩٨٤.

(٩) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠١.

(١٠) فايز محمد العيسوي، الخصائص الديموجرافية لسكان مصر بين التدني والارتقاء، المجلة الجغرافية العربية، العدد السابع والأربعون، الجزء الأول، ٢٠٠٦.

(١١) فتحي أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٧.

(١٢) لين ت. سميث، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد إسكندر، المكتب المصري الحديث، جامعة الاسكندرية،١٩٧١.

(١٣) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مسح النشء والشباب في مصر، التقرير النهائي، يناير،٢٠١١.

(١٤) محمد عبد الرحمن صالح محمود، الهبة الديموجرافية وهدر رأس المال البشري في مصر، دراسة تحليلية لتحديات التنمية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٦، العدد ٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥.

المراجع باللغة الأجنبية:

(1) Coal, A,"How a Population Ages or Grows Younger" in R, Freedman(ed.,) Population: Garden city, N, Y,: Anchor Books,1964.

(2) Henery S. Shryock, Jocob S. Siegel, The Methods and Materials of Demography,2nd ed., Academic Press Oreland, USA,1976.

(3) John Clark,Population, Geography,2nd,Edition,Pergamon, press,Oxford,Great,Britain,1972.

(4) Radwan Samir, Toward Full Employment: Egypt into the 21st Century," The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series, No.10,1997.

(5) The World Bank,2021

(6) United Nation, Population by age and sex (thousands) In Egypt during period 1992-2100. Retrieved From https://population.un.org/wpp/DataQuery,2019
(7) UNDP, Human Development Report 2019, Table 4.
(8) UNDP, Human Development Report 2020, The next Frontier Human Development and Anthropocene, New York.

The Demographic Window in Egypt: Opportunities and Challenges

Dr. Hala Mohamed Hafez Mohamed
Lecturer of Human Geography

Faculty of Arts - Sohag University

Abstract

This research aims to study the demographic window by analyzing the age structure of the population and population growth, in addition to identifying the concept of "demographic window", which means a large increase in the population of working age (15-64 years) and a decrease in the number of dependent children under 15 years and the elderly, 65 years and over, and this research paper aims to measure some population indicators related to the demographic window and to show economic and development opportunities in light of Egypt's vision 2030. Egypt has entered the stage of the demographic window, which has positive economic and social effects if it is planned and prepared in advance.

Keywords: demographic opportunity, demographic structure, demographic transition, labor force.